

شعاع الفرقدین فی دفع الأخبار المعارضه لحدیث الثقلین

جمعه الراجی عفوره

قاسم حسن قاسم احمد السراجی

عفا الله عنه

تقريظ

بقلم الشاعر الأديب والأستاذ الأريب /حسين بن علي الشرعي.

الحمد لله رب العالمين مولى المؤمنين ولي الصالحين، ونشهد أن لا إله إلا الله القوي المعين شهادة تلقني حجتى يوم الدين وأصلي وأسلم على من أرسله الله رحمة للعالمين بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً وعلى آله قرناء الذكر المبين إلى يوم الدين. وبعد..

تشرفت بمطالعة الرسالة الكريمة التي اعتنى بجمعها الأستاذ الفاضل العلامة من هو فضل الله راجي القاسم بن الحسن بن القاسم السراجي وقد تناولت لبحث عظيم في حديث الثقلين ودفع الأحاديث المعارضة لرواية " وعترتي أهل بيتي " وقد اعتنى رضي الله عنه بالتنقيح والترجيح وتبيين الروايات من شتى طرقها وحال رجالها تبييناً صحيحاً لا غبار عليه لمن يتبع طريقة الإنصاف ويتعد عن التعصب والاعتساف وكانت شعاعاً مضيئاً لمن يسلك الطريق الواضحة التي لا عوج فيها وإن كانت صغيرة الحجم فهي كثيرة النفع عظيمة الورد صاف شرايها، سهل بابها متبع صوابها، وقد بذل جامعها قصارى جهده موضحاً أوجه الدفع مما لا يدع شكاً في عدالة الراوي أو جرحه، وقد اختارها وانتقاها من كتب ومراجع معتمدة لدى الموالف والمخالف فلم يبق إلا التسليم والإذعان للحق والحق أحق أن يتبع.

وقد جمع أستاذنا ما ينتفع به المنصف العالم لا المعاند والمخاصم، وبعد اطلاعي على الرسالة كتبت عليها مقرضاً بأبيات شعرية.

قلت فيها:

يا قارئاً بالله أمعن منصفاً	لا تحملن تعصباً وتعسفاً
نزّه لطفك في رياض رسالة	حملت بطيتها حديثاً يصطفى
كانت شعاع الفرقدين كما ترى	عنوانها فالاسم صار معرفاً
شكراً أباحسن جزاك إلهنا	خيراً وأكرم إذ جمعت مؤلفاً
من شك في الثقلين هذا دفعه	دفعاً صحيحاً قد أبان لما لختفى
حقاً كتب الله جاء وعترتي	تروي الصحاح عن الرسول المصطفى
وانظر لدفع (وستنتي) تلق بها	طل الطريقة قد تكون على شفا
قل للمكابر والمعاند هكذا	رغم كفى يا قوم تضليل كفى
هذا شعاع الفرقدين لسالك	طرق الهدى ونصيحتي أن تعرفا

خذ بلدليل الثبت كل رجلاه
رجح لعدل في الرواية وانتق
ولحذر تميل إلى التعصب والهوى
ولحذر من النصب البغيض وكن معي
إن الطريق لواضح فلتهدد
والله يفتننا بكل سطوره
وصلاة ربي دائماً وسلامه

لا تقبلن مؤولاً ومحرفاً
خبر الثقلت ولو بذات تكلفاً
فالمرء مقبول إذا ما أنصفا
يا صاح متبعاً لآل المصطفى
يا صاح وانهج نهج دين شرفاً
ما زال نوراً من شعاع ما انطفى
تغشى الرسول وآله ومن اتقى

www.manbarazidiah.com

تقريظ بقلم الأستاذ الأديب/ أبي الحسن علي محسن حسين الديدي الأعضب الحوثي

غفر الله له ولوالديه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه لا راد لأمره ولا معقب لحكمه، خلق السموات والأرض بالحق إن أمسكهما فلا ممسك لهما من أحد من بعده، والصلاة والسلام على معلم البشرية الشريعة والحكمة، من آتاه الله فصل الخطاب وعلى آله الكرام البررة قرناء الكتاب وقادة الأمة إلى صراط النجاة والصواب. وبعد...

فقد طلع في التاريخ على أفق العرفان والإبداع، نجم عظيم صاغ لنا من بديع فنه ما أدهش الأبصار وأصعق الأسماع، وأضاء لنا دياجير المحدثين فكان بحق هو الشعاع، الذي أزال شبه أهل التضليل والابتداع ألا وهو السيد العلامة نور الدياجي.

أبو الحسن القاسم بن الحسن بن القاسم السراجي عافاه الله وامتعنا بحياته وبارك لنا في علومه وأوقاته، ولما أن اطلعت على ما قام به حفظه الله وسمعت ذلك منه سلب ذلك لبي وأخذ بمجامع قلبي، فلقد رأيت تحقيقات عظيمة عزيزة المثال وتدقيقات لا تصدر إلا من كمل الرجال، ولكن لا يستغرب الشيء من معدنه وسر الله لا ينقضي لأهله ولقد أجاد وأفاد وأتى بخير المراد وجاء جهده بثمرة يانعة سهلة المتناول، غالية الفائدة لا يعرف قدرها إلا من عقل، وقد حرر ذلك تحريراً فانقاً قاصداً بذلك وجه الله والخير للأمة وطلاب العلم الشريف.

وهذا ما نعلمه من سيرته وآدابه وأخلاقه التي لمسناها منه فجزاه الله عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

فيا أيها العلماء وطلاب العلم الشريف عليكم هذا المجهود العظيم الذي أبان سبيل الحق القويم، وفصل الصحيح من الضعيف وبين وأزال شبه أهل التشكيك والتزيف.

وأخيراً إنني بحق وحقيقة أجد نفسي في غاية من الخجل وأنا أقرض كتاباً لمن أنا أحد حسناته، وتلميذ من تلامذته، فأنا لست من أصحاب هذا الشأن ولا من فرسان هذا الميدان ولكن محبة في التعاون على الخير والإحسان ونزولاً عند رغبة بعض الإخوان.

ولقد سنحت لي القريحة بهذه الخاطرة الشعرية المتواضعة أرجو قبولها وقد قلت فيها:

يا بلحشاً عن ملجأ ومجل ليزيل عنك وسلوس الضلال

ويزيل أو همم التشكك كلها
 هذا شعاع الفرقدين منادياً
 درر أصيغت من معين محمد
 درر أنتنا صاغها علم الهدى
 وسليل آل البيت أعلام الورى
 القاسم بن سرلجنا وقيهننا
 ورث المعارف عن أبيه وجده
 إن رمت نهجاً صادقاً فطليها
 فحلت مسك قد حوت ماراعنا
 وأنت بقول الحق تدفع غيره
 فظهنأ العلم الشريف أباحسن
 أهديت نوراً سلطعاً عم الورى ظ
 وأتى يفند كل قول كاتب
 كشف الحقيقة الجميع أباتها
 لله درك سيدي من باحث
 فعدت أراء الخصوم بحكمة
 بسلاسة في القول حسن صناعة
 وبحسن أسلوب وسبك رائع
 جردت خصم الأمل من آرائه
 أبطلت دعوى الخصم أن نبينا
 نكر الإله وسنتي من يا ترى
 حاشا رسول الله يوصي تاركاً
 فلذاك جاء موصياً بخطابه
 هذا الصحيح من الحديث تواتراً
 أما حديث (وسنتي) ما جاءنا
 قترى البخاري ما طواه بكتبه
 هذا يؤكد أن سنة أحمد
 والسنة الغراء هم أربابها
 وهم السفينة فاز من قد أمها
 وحبهم نيل الجنن مقيد
 وبأن فضل الأمل حقاً راجح
 مانل مانل الوصي فضلاً
 نفس الرسول وصيه ووزيره
 عن وصفه عجز اللسان حقيقة
 ما قام للإسلام شرع خلد

ومدارك التعرير والإشكال
 بإزالة التشكيك والإضلال
 ومعين أهل البيت ذي الآئصال
 نجل الكرام أئمة الإفضال
 سر الإله بأهله متوالي
 من زانه خلق الهداة العلي
 ولقد غدا منهم على أسل
 درراً تسلمت فوق هم جيل
 رجحت محاسنها على المكيل
 فعدت هي الأنوار للأجيل
 فلقد نشرت زبرجداً ولألي
 فلق الصباح برنة المخلص
 فصل الصحيح من السقيم البال
 أنعم بهذا البحث من غربال
 في كل بحث صغت خير مقل
 وبراعة في الطرح واستهلال
 ققت الخصوم بدقة وكمل
 ودراية بلحق والإبطال
 صغت الردود بقوة وجمل
 أوصى بآتي تارك لمحل
 كيف الفكك لعروة الإجمال
 تبيين من هم أهلها لنوالي
 هذا الكتاب مع نهج الأمل
 قد جائنا لا غيره يا قلمي
 إلا ضعيفاً سيء الأحوال
 وكذا الصحاح فهل فهمت مقل
 آل النبي وغيرهم كالآل
 وحماتها من جرأة الجهل
 من حاف عنها بآء بالأهوال
 فخرأ الفضل صاغه المتعلي
 وأبو تراب راجح بخصل
 أحد بدون توهم وجدال
 بعد الرسول إلمنا والوالي
 بليت به الأوزان بلمثقل
 لولا علي هازم الأبطال

إيه أقول فلن أوفي حقه
أعظم به من باحث ومحقق
فلذا أردت أخي سبيل هداية
فلزم رسائل شيخنا وعلومه
فقد حوت خير الردود على الذي
وبها البراهين التي قد أيدت
فاعرف لتعرف أن آل محمد
ورثوا الرسول علومه وتوارثوا
فقد تجلت في الرسائل هذه
مسك الختم على الرسول صلاتنا

والبحث خير مدلل ومثل
فقد أجد بخيرة الأقوال
ورياض معرفة أتت بظلال
فيها يبين الحق للأجيال
قد رام تشكيكاً باستدلال
خبر الصحاح بعزيمة ونضال
رمز الهدى فلمشوا على المنوال
لم ينتهوا في سلحة الأجل
خالقة ذاقوه وأثل
والآل من هم عنتي لسؤالي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله القائل: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً).

والقائل: (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

والصلاة والسلام على من أمرنا بالتفهم لسنته ودعانا لجمع الكلمة ولييان الصدق والتحذير من الكذب فقال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وعلى آله الذين جعلوا حملة الكتاب العزيز والسنة الشريفة ورضي الله عن الصحابة الراشدين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فبين يديك هذه الرسالة التي فيها بيان الصحيح من الأحاديث والضعيف منها فلتكن أيها القارئ العزيز ممن تأمل بعين الإنصاف ولولا أن الطلاب قد أصروا عليّ أن أكتب في هذا الموضوع وأن أبين الأحاديث التي تدور على السنة العوام من الناس، والخطباء على المنابر، ومنه حديث التمسك وفيه روايات مختلفة، فهل المعنى أنها متعارضة أم أن أحد الروايات هو الصحيح والباقي منها غير صحيح؟ فلزمني أن أوضح ذلك قدر المستطاع وحررت فيه ما يلزم، وأنا بذلك جامع للروايات من كتب الأمة وأورد ما كان صحيحاً، وأنقد ما لم يصح بأقوال أهل الجرح والتعديل، وحسب القواعد المعروفة في مصطلح الحديث.

وقد سبقني إلى البحث غيري فما أنا إلا جامع للمتباعد من الأقوال وناقل لكلام علماء الأمة

من الكتب المختلفة مع فهم وبصيرة، وقد تصدرت لذلك بسبب ما ذكرته سابقاً، وإلا فإنني لست من أهل هذا الشأن، ولكن أردت أن أدلوا بدلوي لعلي أدخل في عداد أولئك العلماء الأجلء والمرء مع من أحب كما في الحديث الشريف.

فمن وجد عيباً فليسهه، ومن وجد خطأ فليصلحه، لا لمن يرى بعين السخط والمكروه فماله وللنقم، فإن الغضب والحسد ليرديان بالقلم واللسان إلى ما لا يحمد عقباه.

ولا يفوتني أن ألفت نظر القارئ العزيز أنني بهذا البحث أريد أن أدعوا الناس إلى الصحيح من السنة، فلا يتوهم متوهم أننا نريد إنكارها.

كيف ونبينا صلوات الله عليه وآله وسلامه، يقول: «إنني أوتيت القرآن ومثله معه»^(١) وغير ذلك، لكن لما كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجب على العلماء أن يبينوا للناس الصحيح وينبهوهم إلى ما أدخل من الأحاديث الموضوعة والضعيفة، ويحذروهم من ذلك.

هذا والله نسأله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأن يتوفنا على دين الإسلام وصلى الله على محمد وآله.

أبو الحسن / قاسم حسن قاسم السراجي عفا الله عنه حوث / عمران ٢ ذي القعدة

١٤٢٣هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الله وله الحمد لم يترك الناس هملاً، فقد جعل لهم طريق الحق واضحة مبينة فأرسل إليهم رسولاً أوضح تلك الطريق، وأنزل معه القرآن هداية للعالمين، وجعل الله ورسوله الحجة بعد ذلك أهل البيت النبوي فأمر الخلق بالتمسك بهم، واتباع نهجهم، فله الحمد وله المنة على أن أبان لنا طريق الهداية، والصلاة والسلام على سيد الأنام إمام الخلق بداية ونهاية، وعلى آله حملة الدين القويم، ومنهم لطريق الخير أسمى آية.

وبعد،،،،،

فالناس كما ترى لم يلتزموا منهج الحق الذي أمروا باتباعه فذهبت أبحاث عن تلك الأسباب فلم أظفر بالإجابة عند المختلفين إلا بالشبه التي تقود الجهال للغواية، والتمسك باستدلالات

(١) وراجع رسالتنا (القول الأتم في وجوب العمل بسنة النبي الأكرم) فيها أوضحت البراهين والأدلة بفضل الله ومنه.

واهية، ليس فيها تحقيق للهداية، فرأيت مناقشة تلك الشبه ناهجاً نهج المعتدلين، غير متعصب ولا متعرج في الطريق، داعياً القارئ الكريم إلى أن يقرأ ما كتبتّه بإنصاف، وأن لا يحكم عليه حتى يتمه من أوله إلى آخره.

خبر <<كتاب الله وسنتي>>

فأقول وبالله أصول وأجول: أول الشبه الحديث المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعده كتاب الله وسنتي» وهذا الخبر يرى بعضهم أنه وضع بديلاً عن الحديث الصحيح المرفوع عن الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم والذي قال فيه «تركت فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» وسيأتي تخريجه إن شاء الله تعالى، وآخر يدعي خلاف ذلك، وهنا سيرى القارئ الجواب بيناً ولنبدأ بمناقشة الحديث الذي ذكره وهو قوله «كتاب الله وسنتي».

أقول: روى الحاكم في المستدرک [١٩٤/١] هذا الحديث في باب العلم برقم [٣٢١] وقال : حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أنبأنا العباس بن الفضل الأفساطي حدثنا إسماعيل بن أبي أويس وأخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني حدثنا جدي حدثنا ابن أبي أويس حدثني أبي عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس وساق الحديث بلفظ «كتاب الله وسنة نبيه» ثم قال الحاكم عقبها: وذكر الاعتصام بالسنة في هذه الخطبة غريب ويحتاج إليها) أهـ. فرأيت أن هذا الحديث ضعيف إن لم يكن موضوعاً، وذلك لأن في سند هذه الرواية متهمين في سقوط العدالة والضبط عند أهل الجرح والتعديل، وهم على النحو التالي:

الأول: إسماعيل بن أبي أويس:

قال المحقق السقاف في كتابه [الصحيح من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم] قال الحافظ المزني في تهذيب الكمال [١٢٧/٣] في ترجمة الابن وأنقل قول من جرحه، قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أبو أويس وابنه ضعيفان، وعن يحيى بن معين : ابن أبي أويس وابنه يسرقان الحديث، وعن يحيى : مخلص يكذب!! ليس بشيء، قال أبو حاتم : محله الصدق معضلاً، وقال النسائي ضعيف وقال في موضوع آخر ليس بثقة، وقال أبو القاسم اللالكائي بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، وقال أبو أحمد ابن عدي: وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها... إلخ].

ثم قال السقاف [ص ٢٩١] قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري [ص ٣٩١] عن ابن أبي أويس هذا: وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح! من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره . قال الحافظ السيد أحمد بن الصديق في فتح الملك العلي [ص ١٥] : وقال سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم!! قال السقاف: فالرجل متهم بالوضع، وقد رماه ابن معين بالكذب، وحديثه الذي فيه لفظ (وسنتي) ليس في واحد من الصحيحين انتهى.

قلت: هذا كجواب على كلام ابن حجر السابق من أنه يقبل خبر ابن أبي أويس في الصحيح، وهذا بناه الحافظ ابن حجر على عصمة الصحيحين وصحة روايتهما! وقد أزلنا هذا الزعم وأبطلناه في [مختصر علم الحديث] فراجع وتوسعنا أكثر في (إسلام أبي طالب) ^(٢) وأيضاً تأمل أن السقاف ينكر أي وجود لرواية (وسنتي) في الصحيحين كما هو الحق لا كما تنسبه العوام إلى الصحيحين أو أحدهما [وسياتي تما البحث إنشاء الله تعالى].

نعم وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب [٣١٠/١] وقال فيها: قال ابن أبي خيثمة صدوق، ضعيف العقل ليس بذاك يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه أو يقرأ من غير كتابه، [ثم نقل ما نقله السقاف سابقاً عن تهذيب الكمال،] وعن النضر بن سلمة قال ابن أبي أويس كذاب! كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وحكى أن إسماعيل بن أبي أويس ارتشى! وقال بعضهم جانباه للسنة، ونقل ابن حزم المحلي عن سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث!! [وتأول ابن حجر في آخر ترجمته بقوله:] لعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته! ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجاه عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات. أه باختصار.

قلت: وتأويل ابن حجر غير صحيح بأنه كان يضع الحديث في شبيبته ثم انصلح فمن أين لنا البيان بأحاديثه في الشببية قبل الصلاح؟! فلعل هذا الحديث قبل الصلاح؟ وكل من روى عنه سيتترك الاستدلال بروايته لهذه العلة، فالأولى ترك هذا العذر الذي لا يقبل في رجل حسبك به أنه عندهم وضاع على رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، فقد نمق الحافظ لابن أبي أويس تليفاً، وفي كلامه فائدة، وهي أنه اعترف أن الصحيحين إنما روي عنه ما شاركه فيه الثقات، وأقول فأى ثقة بروايتكم، وأقولكم عن هذا حاله!!

الثاني: الفضل بن محمد البيهقي الشعراني:

ترجم له الذهبي في الميزان [٣٥٨/٣] فقال: قال أبو حاتم تكلموا فيه، وقال الحاكم: كان أديباً فقيهاً عابداً عارفاً بالرجال، كان يرسل شعره فلقب بالشعراني، وهو ثقة لم يطعن فيه بحجة [قلت: وثقة الحاكم لأنه شيعي، والتشيع ليس بقادح عند الحاكم كما هو عند المحدثين، أما الحاكم فهو منهم عند المحدثين بالتشيع].

فقد سئل عنه أي - عن الشعراني - الحسين القتباني فرماه بالكذب! وقال سمعت أبا عبد الله بن الأخرم يسأل عنه فقال: صدوق إلا أنه كان غال في التشيع.

قلت: أي - الذهبي - مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين. أه المراد بتصرف.

قلت: خرج للشعراني الإمام الموفق بالله (ع) وذكره السيد صارم الدين الوزير في ثقات محدثي الشيعة، وعليه فهو عند المحدثين لا تقبل روايته لأنه شيعي ولأجل التشيع رمي بالكذب، وإنما ذكرته هنا لأبين أنهم لا يقبلون رواية الشيعي، وإلا فإنني لا أقصد الطعن فيه، أو أن مدراها عليه، كلا إنما على شريبتهم في الطعن في الشيعة فقط.

الثالث: أبو أويس والد إسماعيل:

قال المحقق السقاف: وأما أبوه - يعني أبا أويس والد إسماعيل المتقدم ذكره - فقال أبو حاتم الرازي كما في كتاب ابنه الجرح والتعديل [٩٢/٥] يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بالقوي، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال ليس بثقة.

قلت: وقد نالوا منه في ترجمة ولده كما تقدم سابقاً، وفي تهذيب التهذيب [٢٨٢-٢٨٠/٦] فيمن جرحه قال: عن ابن معين صالح ولكن حديثه ليس بذاك الجائز، وعن ابن معين: ليس بقوي، وقال مرة: أبو أويس وابنه ضعيفان، وقال مرة: صدوق وليس بحجة، وعنه قال ضعيف، وقال علي بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً، وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق، وعن يعقوب بن شيبان: إلى الضعف ما هو، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: صدوق، كأنه لينه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به وليس بالقوي، وقال الدار قطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء، وقال ابن عدي: في أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه، ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وقال الحاكم أبو أحمد: يخالف في بعض حديثه، وقال ابن عبد البر: إنما عابوه بسوء حفظه، وأنه يخالف في بعض حديثه أه بتصرف.

وهذا لا يعدل بقول ولا تصح روايته ولا حديثه، وهذا حاله عند أهل الجرح والتعديل!؟

قال المحقق السقاف: وسند فيه مثل هذان اللذان قدمنا الكلام عليهما [يعني أبا أويس وابنه] لا يصح حتى يلج الجمل في سم الخياط، ولا سيما وما جاء به مخالف للثابت في الصحيح، فتأمل جيداً هداك الله أهـ.

قلت: يحمل كلام السقاف هنا حيث قال [مثل هذان اللذان] على من قرأ في قوله تعالى (إن هذان لساحران) بتشديد إن ، وعلى قول الشاعر.
إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غلبتها

ونحو ذلك، وإلا كان الأولى أن يقول: [وأي سند فيه مثل هذين اللذين .. إلخ] ليكون أوضح وأجدى.

الرابع: ثور بن زيد

اتهم بالقدر ، وبرأي الخوارج .

نقل في تهذيب التهذيب [٣٢/٢] في ترجمته عن ابن عبد البر أنه قال: هو صدوق ولم يتهمه أحد بكذب، وكان ينسب إلى رأي الخوارج، والقدر. أهـ (٣).

وأقول: إن صحت نسبته إلى الخوارج فقد آتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالكذب والفجور والنفاق، وقد صرحت الأحاديث بمروقهم عن الدين، ولكن من هفوات أهل الجرح والتعديل تصديقهم الخوارج، وتوثيقهم بدعوى أن لهجتهم الصدق وأي صدق فيمن اعتنق مذهب كلاب أهل النار كما صح عن الصادق المصدوق أنهم كلاب أهل النار فتعديلهم الخوارج جرح فيهم وفي عدالتهم، ورواياتهم، وهذا واضح، وأما قوله بالقدر فهذا جرح عندهم حتى أن بعضهم وثق من يقول بالإرجاء ولم يوثق القدرية، وهذا في ميزان الاعتدال نقلاً عن يحيى بن سعيد، وعليه فهو عندهم غير ثقة ولا ثبت.

الخامس: عكرمة مولى ابن عباس

تكلّموا عليه بكلام طويل ، فمن ذلك ما قال الذهبي في ميزان الاعتدال [٩٣/٣] في ترجمته برقم [٥٧١٦] : تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج.

قلت: بل اتهم بالكذب، وهذا في جانب حفظه فمن يكذب لا صيانة له، ولا حفظ، وأيضاً فإن الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة عكرمة نقل أنه كان يخلط في روايته، وسيأتي نصها

(٣) انظر مقدمة الفتح [٣٤٩].

-إن شاء الله تعالى- فيكون قد تكلم في دينه وحفظه.

وقال الذهبي [ص ٩٣] قال يحيى: كذاب، وقال أيوب: لم يكن بكذاب^(٤) وعن عبد الله بن الحارث قال: دخلت على علي بن عبد الله فإذا عكرمة في وثائق وعند باب الحش فقلت له ألا تتقي الله فقال: إن هذا الخبيث يكذب على أبي، ويروى عن ابن المسيب أنه كذّب عكرمة، ثم روى له حديثاً في المتشابه، فقال عكرمة: إنما أنزل الله متشابه القرآن ليضل به! قال الذهبي: ما أسوأها عبارة بل أخبثها، بل أنزله ليهدي به المؤمنين، وليضل به الفاسقين.

ثم روى في خبر ابن عباس عن عطاء قال منكرًا للخبر: كذب عكرمة، وعن طاووس قال: لو أن عبد ابن عباس اتقى الله وكف من حديثه لشدت إليه المطايا، وعن ابن سيرين قال عن عكرمة: ما يسوؤني أن يكون من أهل الجنة ولكنه كذاب، وعن هشام بن عبد الله المخزومي سمعت ابن أبي ذئب يقول: رأيت عكرمة وكان غير ثقة، وقال محمد بن سعد: وليس يحتج بحديثه ويتكلم الناس فيه.

وفي [ص ٩٥] قال: وقال مطرف بن عبد الله سمعت مالكا يكره أن يذكر عكرمة، ولا رأى أن يروى عنه، وساق قصة لعبه النرد، وسماع الغناء، وقال الحضرمي: وكان يرى رأي الإباضية، وفي [ص ٩٦] قال ابن المديني كان يرى رأي نجدة الحروري، وقال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج، قال وادعى على ابن عباس أنه كان يرى رأي الخوارج، وعن عطاء بن أبي رباح أن عكرمة كان إباضياً، وعن أحمد بن حنبل أن عكرمة كان يرى رأي الصفرية، ولم يدع موضعاً إلا خرج إليه... وعن ابن المسيب قال لمولاه برد: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، أهـ.

المراد بتصريف وتلخيص من الميزان.

وترجم له الذهبي أيضاً في تاريخ الإسلام في حوادث [١٠١-١٢٠] سنة، برقم [١٧٨] [ص ١٧٧] قال أبو الأسود عن عكرمة: كان قليل العقل خفيفاً، كان قد سمع الحديث من ذا ومن ذا فيحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا فيقولون ما أكذبه [وهذا يدل على أنه كان يخلط] وفي [ص ١٧٨] عن القاسم بن محمد أنه قال: عكرمة كذاب، وروى قول ابن عمر لنافع لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس [ثم ضعفها ولكنه نقل كلام ابن المسيب لغلامه برد من طريقين كما قدمنا، ثم نقل قول عطاء وفعل علي بن عبد الله بن عباس -

٤ - ستعجب من تناقضات أهل الجرح والتعديل، فيالها من عجائب فهم بين المكابرة والمخاصمة، لكن الحق واضح فعكرمة لم يكن بصدوق.

المتقدم ذكرها- مما ذل على حسن الرواية بل صحتها].

وفي [ص ١٨٠] قال يحيى بن سعيد الأنصاري: كان-عكرمة- كذاباً ، وعن رشدين قال: رأيت عكرمة قد أقيم في لعب النرد، ثم ذكر قصة سماعه للغناء وقد قال لمن عنده لما سمع الغناء اسكتوا، ثم قال بعد تمام الغناء : قاتله الله لقد أجاد فلم يسمع منه سليمان التميمي ، ويونس بعد ذلك اليوم، وكان يرى رأي الإباضية قال ابن المديني: كان يرى رأي نجدة، وقال مصعب الزبيري: كان يرى رأي الخوارج... إلخ ما نقله الذهبي هنا باختصار منا، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب [٢٦٣/٧-٢٧٣] ترجمة طويلة وذكر ما ذكرناه سابقاً، وقال البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في سبل السلام [٢١٩/٢] في الحج ما لفظه: هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس إلى قوله ونسب إليه أنه يرى رأي الخوارج، وقد أطل المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح، وأطل الذهبي فيه في الميزان، والأكثر على إطراره وعدم قبوله. أهـ.

قلت: معقباً على هذا الكلام: والخلاصة أنه مقدوح فيه من حيث ديانته اتفاقاً، فقد كان يرى رأي الخوارج على اختلاف فرقهم، ومقدوح في روايته عند الأكثر كما صرح بذلك ابن الأمير، وكذبه على ابن عباس، فلا تقبل روايته ولا يثق به مؤمن عرف الجرح والتعديل، والعجب من رواية البخاري عن مثل عكرمة في صحيحه محتجاً به، وكلام ابن الأمير ظاهر في عدم قبول روايته، فكان له أن يرد اللوم على البخاري بل على الستة جميعاً إلا أن مسلماً كان سيء الرأي فيه، وأخرج له متابعة فقط، فالله المستعان فمثل هذا لا تقبل روايته ولا يعتبر والحمد لله رب العالمين.

قال السقاف: وقد اعترف الحاكم بضعف الحديث فلذلك لم يصححه في المستدرک وإنما جلب له شاهداً لكنه وإه ساقط فإزداد الحديث ضعفاً إلى ضعفه.

[ترجمة صالح بن موسى]

نعم والحديث الذي استشهد به الحاكم في سنده رجل اسمه [صالح بن موسى الطلحي] وكلام أئمة الحديث فيه بالضعف ظاهر، قال السقاف [ص ٢٩٢] نقلاً من تهذيب الكمال الجزء الثالث عشر [ص ٩٦] قال يحيى بن معين: ليس بشيء وقال أبو حاتم الرازي ضعيف الحديث، منكر الحديث كثير المناكير عن الثقات، وقال النسائي: لا يكتب حديثه، وقال في موضع آخر: متروك الحديث انتهى.

وفي تهذيب التهذيب [٣٥٥/٤] كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يشهد

المستمع أنها معمولة، أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به وقال أبو نعيم: متروك الحديث، يروي المناكير.

قلت: وفي تهذيب التهذيب في ترجمته [٤٠٤/٤] ^(٥) وما بعدها.

وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث على حسنه، وقال ابن معين: ليس بثقة، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات، قلت – أي ابن أبي حاتم- يكتب حديثه، قال [أبو حاتم]: ليس يعجبني حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث عن سهل بن أبي صالح.

قلت: وعن غيره لأنه يروي المناكير مطلقاً فتأمل [وقال النسائي: هو عندي ممن لا يتعمد الكذب ولكن يشبه عليه ويخطئ... إلخ، وقال الترمذي: تكلم فيه بعض أهل العلم وعن عبد الله بن أحمد سئلت أبي عنه فقال: ما أدري كأنه لم يرضه، وقال العقيلي: لا يتابع على شيء من حديثه. أه بتصرف.

قال السقاف [ص ٢٩٢] قد حكم عليه الحافظ في التقریب بأنه متروك ترجمة [٢٨٩١] والذهبي في الكاشف [٢٤/٢] بأنه واهٍ وأورد الذهبي في الميزان [٣٠٢/٢] حديثه هذا في ترجمته على أنه من منكراته ^(٦). أه

قلت: وترجم له الذهبي في الميزان برقم [٣٨٣١] وقال: قال يحيى: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال البخاري منكر الحديث !!، وقال النسائي متروك .. أه بتصرف ثم ذكر حديثه هذا . وفي هذا كفاية للمسترد .

رواية الموطأ

أما الذي ذكره مالك في الموطأ [٨٩٩] برقم [٣] بلاغاً بلا سند ولا قيمة لذلك.

قلت: أخرجه الإمام مالك في الموطأ [٩٣/٣] في باب النهي عن القول بالقدر في النسخة التي لدينا وهي بشرح موطأ مالك، وقد عقب السيوطي على هذا البلاغ في الشرح بقوله: وصله ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

[ترجمة كثير بن عبدالله]

وقد تعقب السقاف هذا الوصل قائلاً: وذكر الحافظ ابن عبد البر في التمهيد [٣٣١/٢٤] سنداً ثالثاً لهذا الحديث الواهي الموضوع، وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف

(٥) في النسخة التي بأيدينا، وفيها ما تقدم سابقاً.

(٦) وهذا نص من الذهبي على أن الخبر غير صحيح بل هو من منكرات الطلحي.

عن أبيه عن جده قال فيه الشافعي: أحد أركان الكذب، وقال أبو داود: كان أحد الكاذبين ، كما في تهذيب التهذيب [٣٧٧/٨] وتهذيب الكمال [١٣٨/٢٣] وقال ابن حبان: وروى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب، أنظر المجروحين [٢٢١/٢] للحافظ ابن حبان.

ثم قال السقاف [ص ٢٩٣]: قال النسائي، والدارقطني: متروك الحديث، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث ليس بشيء، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء وقال ابن حجر في التقریب: ضعيف، وقد أفرط من رماه بالكذب، قال السقاف: كلا لم يفرط بل هو واقع كما ترى من كلام الأئمة فيه، ولا سيما وقد قال عنه الذهبي في الكاشف: واهٍ، وهو كذلك، وحديثه موضوع، ولا يصلح للمتابعة ولا للشواهد، بل يضرب عليه، والله الموفق. أهـ.

قلت: وساق الذهبي في الميزان [٤٠٦/٣-٤٠٨] في ترجمته ما يتعجب منه من كلام المحدثين بتضعيفه وتكذيبه، وفي تهذيب التهذيب [٤٢١/٤] عن أبي زرعة قال: واهي الحديث، ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال إبراهيم بن المنذر عن مطرف: لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه، قال ابن حجر: قال أبو نعيم: ضعفه علي بن المديني، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث يستضعف، وقال ابن السكن: يروي عن أبيه عن جده أحاديث فيها نظر، وقال الحاكم حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير، وضعفه الساجي، ويعقوب بن سفيان وابن البرقي ، وقال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه. أهـ.

قال السقاف في أول بحثه لهذا الحديث [ص ٢٨٩] والرواية التي فيها لفظ (وسنتي) باطلة من ناحية السند والمتن، إلى أن قال [ص ٢٩٠]: وأما لفظة (وسنتي) فلا أشك أنه موضوع، لضعف سنده ووهائه، ولعوامل أموية أثرت في ذلك).

تتمة مفيدة حول خبر(وسنتي)

وقد رأيت بعد هذا النقاش أن أتم ذلك بالتوسع حول ما ضاهاها من الأحاديث فأقول: قال الإمام الشهيد محمد بن صالح السماوي عليه رحمة الله في الغطم الزخار (٥/١) وما بعدها: وأما ما أورده من الأحاديث – يعني أهل السنة والجماعة كما يقال – في مقابلة ما ورد في الكتاب وأهل البيت مثل حديث «خلفت فيكم ما لن تضلوا بعدهما ما أخذتم بهما أو عملتم بهما كتاب الله وسنتي» فمن موضوعات من تأخر عن الصحابة، فقد رواه مالك بلاغاً، ولا حجة في مرسل، ووصله غيره من حديث أبي هريرة، وابن عباس، ولا يصح

شيء منهما، فلذا لم يصح أئمتهم المعتبرون في التصحيح شيئاً منهما، سوى الحاكم فقد صح حديث ابن عباس، واتفقوا على مساهلته في التصحيح، وأنه لا يقبل ما تفرد بتصحيحه. [قلت اعترف الحاكم بضعف الحديث، ولذلك جلب له شاهداً وقد قدمنا ذلك] ولو صح لهم – يعني أهل الحديث- مثله ما آلو جهداً في إيداعه مصنفاتهم التي يدعون صحتها ولو أنفقوا ملء الأرض ذهباً.أهـ.

قلت: ووجدت نص هذا الحديث في الجامع الصغير، ونسبه إلى أبي بكر الشافعي في الغيلانيات وكذا في كنز العمال وعزاه إلي الغيلانيات، قال المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير [٤٤٤/٣]: ورواه أيضاً الدار قطني باللفظ المزبور، وفيه كما قال الفرياني: صالح بن موسى ضعفه، وعن داود بن عمر الضبي قال أبو حاتم: منكر الحديث.أهـ.

قلت: وقد تقدم الكلام في صالح بن موسى الطلحي.

وأما داود بن عمرو بن جميل الضبي أبو سليمان البغدادي فترجمته في تهذيب التهذيب [١٩٥/٣] قال ابن حجر: وقال ابن قانع: ثقة ثبت، وحكى ابن الجوزي في الضعفاء أن أبا زرعة، وأبا حاتم قالوا إنه منكر الحديث فيحزر هذا).أهـ.

ومنه نأخذ أن الرجل مختلف فيه، وأحاديثه منكراً فكان حقه الترك، لأن الجراح أولى مع بيان السبب، وقولهم منكر الحديث بيان للسبب كهذا الحديث ، وإن كان جرمه على صالح بن موسى الطلحي.

وقال العلامة المحقق علي بن صلاح الطبري رحمه الله في كتابه (شفاء عليل السائل عما تحمله الكافل): وإنما جاءت تلك الروايات في غير الصحيحين ممن لا يعتد به، وهو الذي ذكره الذهبي في الميزان^(٧) ، وهو من تحريف الناصبة.أهـ.

تصنيف «ونسي» إلي «وسنتي»

ثم ذكر أن فيه تصحيفاً، وأن (وسنتي) كانت (ونسي) ، فهي قريبة التصحيف أو قد صحفت.

قلت: يؤيد قول الطبري هذا رواية البزار في مسنده عن أبي هريرة مرفوعاً «إني خلقت فيكم اثنين لن تضلوا أبداً كتاب الله ونسبي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض» ونقله السهودي في جواهر العقدين [ص٢٣٩]، وهو أحد الأوجه الحسنة في حمل الرواية.

٧- لأن الذهبي ذكره في الميزان من منكرات موسى بن صالح وقد سبق نقل ذلك.

وأيضاً ففي سند رواية البزار هذه صالح بن موسى الطلحي كما في مجمع الزوائد [١٦٦/٩] وعليه فالذي بلفظ «وسنتي» من رواية صالح بن موسى الطلحي كما تقدم مما يدل على أنها «ونسبي» وأن الرواية هكذا «ونسبي» كما رواها عنه البزار، وإن سلمنا التساوي فالخط من صالح بن موسى، ولعله تصحف عليه، فلفظه «وسنتي» من منكراته^(٨)، فتأمل أيها القارئ لهذا الجمع موفقاً.

رواية كتاب الله وسنتي لا وجود لها في الأمهات الست

نعم وبعد البحث والاطلاع على هذه الرواية تحقق لي أن رواية «كتاب الله وسنتي» ليست في الأمهات الست، وهي البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، فهذه الكتب خالية من هذه الرواية.

فأما صحيح البخاري، ومسلم فقد تقدم الكلام عليهما من كلام العلامة التقي محمد بن صالح السماوي، وكلام العلامة المحقق على بن صلاح الطبري، والمحقق الأديب حسن السقاف، فقد نصوا أنه لا وجود لها في الصحيحين.

وقرر ذلك الحافظ العلامة الحجة مجد الدين بن محمد المؤيدي - أيده الله - في لوامع الأنوار [٦٧١/٢] حيث قال: ولم يروه أحد من أهل صحاحهم، وقال في [ص ٦٧٢]: ولم يروه أحد من أهل معتمداتهم (الستة). انتهى المراد وسأنتقل كلامه بتمامه إن شاء الله تعالى.

وقد نبهت على كلام السقاف أنها ليست في الصحيحين أعني هذه الرواية، لا ما يقوله وينسبه العوام والخطباء على المنابر من أن البخاري رواها فهذا غير صحيح، وعلى القارئ الكريم أن يبحث في ذلك، ولا يعتمد على ما في تحقيق بعض الكتب من المحققين، أو بعض المؤلفين، فإننا لا سيما في هذه الأيام نلاحظ أخطاء جسيمة، ونسبة أحاديث إلى كتب ليست فيها لا سيما أن البعض ينقل من هؤلاء المحققين، والمؤلفين، وإلا فاللزام على المؤلف وطالب الحق أن يرجع إلى الكتاب الذي يريد أن ينقل الحديث منه، ولا يعتمد على أحد، ومن الأخطاء أن الكثير يكتب لنا رقم الجزء من الكتاب ورقم الصفحة ولا ينقل لنا في أي باب ذلك الحديث، لأن نسخ الطبع تختلف فالأولى مع نقل تلك الأرقام أن يقول في باب القول بكذا، في فصل كذا ليعود الباحث إليه في أقرب فرصة، ويكون هذا المؤلف أو المحقق قد أعان الطالب أو الباحث في الرجوع إلى ما يريد، ولي مع المؤلفين والمحققين كلام طويل إنما أردت التنبيه هنا، وإلا فسأفرد لهم رسالة مستقلة إن شاء الله تعالى وسأذكرهم بأسمائهم، وأنقل الكثير من

(٨) وقد عدّها الذهبي من منكراته في ميزان الاعتدال، وقد تقدم ذكر ذلك.

أخطائهم للتنبيه، هذا ولنعد إلى ما نحن بصدده.

ف نقول: بهذا ثبت لنا أن الحديث ليس في الصحيحين، وأما أهل السنن الأربعة فقد بحثت ما استطعت فلم أهدت في أحدها إلى هذا الحديث مع أن الأمهات معنا بين أيدينا، بل وجدت في السنن الأربعة الترمذي، والنسائي، وأبي داود وابن ماجه أو نقل ثقاتهم عنها^(٩)، حديث التمسك بلفظ «كتاب الله وعترتي»، وليس فيها «كتاب الله وسنتي» فلا وجود لها إطلاقاً، ولم يرو حديث التمسك بلفظ «كتاب الله وسنتي» غير من ذكرنا سابقاً في بحثنا^(١٠)، فمنه تقرر أن الحديث ثبت في السنن الأربعة كما نقله ثقاتهم وفي صحيح مسلم برقم [٢٤٠٨] بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» وسيأتي تخريجه آخر بحثنا إن شاء الله تعالى، ولم يبق سوى البخاري فلم يثبت في صحيحه لا وعترتي، ولا وسنتي^(١١) بل كان يأتي بالحديث في التمسك بالكتاب والسنة والاعتصام بالسنة، وغيرها من الأبواب، ثم يذكر الكتاب والحث عليه ولم يذكر أحد اللفظين فلماذا؟!!

الجواب: أن البخاري كان في زمن الظلم والاضطهاد لأهل البيت عليهم السلام فإنه إن ذكر التمسك بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» أؤذي وربما قتل، وهذا وجه لحمل البخاري على ذلك، ولأنه لو صحت له رواية «كتاب الله وسنتي» لأثبتها لأنه لن يتأذى بذكرها، ولن يمسه سوء أبداً لكن لم تصح له، لأن رواها لم يرضهم البخاري، بل ضعفهم وكذبهم، كما قدمنا في بعضهم نقلاً عنه، ولذلك لم يكن الحديث على شرطه، وأضيف أيضاً أن البخاري كان يخاف من ذكره للرواية التي صحت له، لأنه روى حديث عمار في فضائله بلفظ «ويح عمار تقتله الفئة الباغية» ولكنه رواها في باب التعاون في بناء المسجد، وأثبتته بلفظ «تدعوهم إلى الجنة ويدعونك إلى النار» وفي كتاب السير أثبتته بلفظ «تدعوهم إلى الله ويدعونك إلى النار»^(١٢) وغير هذا كثير، ولا يتسع المقام لذكره مما جاء في صحيح البخاري، البخاري، لكن من كان قبله أو من جاء من بعده أثبتوا حديث التمسك بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي»^(١٣) وأما بلفظ «وسنتي» فلم يثبت بسند صحيح كما تقدم.

(٩) ورواية زين الدين العبدري في الجمع بين الصحاح الستة، ونقله عن أبي داود والترمذي، ونقله عنهما الحلبي في العمدة وفي الإعتصام [١٤٨/١] ونقله عن سنن ابن ماجه العلامة اليماني في <<نثر الدر المكنون>>.

(١٠) ومهما نقله الناقلون وسودوا به دفاترهم إنما هو بذلك الإسناد وتلك الطرق لا غيرها كما ستراه في سنن البيهقي الكبرى برقم [٢٠٣٣٥] وبرقم [٢٠٣٣٦] وفي اسناده صالح بن موسى الطلحي، وكذا ابن أبي أويس وثور وغيرهم ممن تكلمنا عنهم، وكذا رواه الدارقطني في السنن وفيه صالح بن موسى وغيره وسترى أنه سند واحد غير صحيح، فله الحمد وله المنه.

(١١) لكن البخاري أخرج في التاريخ الكبير [٩٦/٣] الحديث في موقف يوم الغدير بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي»..

(١٢) وحول حديث عمار وتواتره انظر كتاب ابن عبد البر في تواتر اسانيد (حديث عمار) وجزم بتواتره السيوطي وغيره، وانظر رسالتنا «الإصابة» و «صلح الإمام الحسن عليه السلام»- طبع.

(١٣) رواه البخاري بهذا اللفظ في تاريخه، وقال العلامة محمد بن علي اليماني في «نثر الدر المكنون»: أخرج حديث الثقلين بهذا

هذا وقد ذكر الخبر بلفظ (وسنتي) في كنز العمال وعزاه إلي البيهقي والدارقطني والحاكم وقد تكلمنا عن طرقهم وما فيها من الضعف ، وذكر في كنز العمال الخبر أيضاً وعزاه الي أبي نصر السجزي في الإبانة وقال : غريب جدا عن أبي هريرة .

وهذا كاف في إبطاله لغرابته وضعف سنده ، وبهذا أخي القارئ يتبين ضعف الرواية بلفظ (وسنتي) ولا تصح طريقته الأحادية كما أوضحناه لك .

خبر (وسنتي) بين الضعف والتأويل

قال العلامة المالكي على خبر كتاب الله وسنتي : وهو حديث ضعيف عند محققي أهل السنة !! مع انه يمكن الجمع بينهما^(٤) .

أي يمكن الجمع بينه وبين الحديث المتواتر بلفظ (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) وذلك من وجهين :

الأول : ان الرواية بلفظ وسنتي قد رويت بلفظ ونسبي كما روى ذلك البزار وغيره والراوي واحد هو صالح بن موسى الطلحي، فيكون من باب التصحيح ونرجح أنها تصحفت من نسبي إلي سنتي وأن الصحيح (ونسبي) لموافقته لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعترتي أهل بيتي) ولأن العداوة لأهل البيت موجودة ، ولما في الراوي من المقال فافهم هذا الجمع موقفاً.

الثاني : هو أن السنة مع العترة كما روي بلفظ (كتاب الله وسنتي وعترتي) وسيأتي تخريجه ولأن السنة هي التي أمرت باتباع أهل البيت والتمسك بهم تواتراً، وهذا جمع حسن وفقنا الله تعالى للعمل بكتابه والتفهم لأوامر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .

كلام ابن حجر الهيتمي في رواية «وسنتي»

إذا عرفت أيها القارئ الكريم بما تقدم أنه لم يثبت في الكتب الصحيحة والأمهات الست المعتمدة الحديث بلفظ «كتاب الله وسنتي» وقد أكد ذلك العلماء، والأئمة وكان ابن حجر الهيتمي قد عرف ذلك، وهو يريد إثباتها فلم يجد إلا أن يتأول وينتصر لرواية «كتاب الله وسنتي» في صواعقه المحرقة، وفي أثناء روايته للفظ الحديث الصحيح «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» استطرد في كتابه الصواعق المحرقة [ص ١٥٠] في فصل الآيات الواردة فيهم أي

اللفظ أحمد بن حنبل وابن ماجه عن البراء.... إلخ وراجع لوامع الأنوار [٨٥/١].
١٤- قراءة في كتب العقائد - باب بيعة علي بن أبي طالب وحدث الفتنة - .

في أهل البيت وفي الآية الرابعة، وهي قوله تعالى: (وقفوه لهم إنهم مسئولون) قائلاً ما لفظه: وفي رواية «كتاب الله وسنتي»، وهي المراد من الأحاديث المقتصرة على الكتاب، لأن السنة مبينة له! فأغنى ذكره عن ذكرها! والحاصل أن الحث وقع على التمسك بالكتاب، والسنة، وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة. أهـ.

وأقول: في كلام ابن حجر اعتراف بعدم ورود «وسنتي» ولذلك لم يخرجها، أو يذكر مستنداً لها، ولكنه يتأول أن التي روي فيها لفظ «كتاب الله» فقط، فالمعنى (وسنتي) لكن لماذا لم يقل وعترتي؟! لأنه قد ثبت ذلك بالتواتر كما روى هو في كتابه الصواعق ذلك؟!.

وأما كون السنة ثابتة فالسنة الصحيحة ثابتة بأوامر الله تعالى ومن أنكرها فهو كافر، لكن الذي لا نراه يثبت وضعفها هنا هو هل ثبتت الأحاديث بلفظ (وسنتي)؟! هل هي صحيحة إن ثبتت في بعض الكتب؟! أم أنها وقعت بهذا اللفظ لتعارض المتواتر من حديث التمسك، والتي بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي»؟! وأنت يا ابن حجر ذكرت في صواعقك المحرقة في حديث التمسك بلفظ «كتاب الله وعترتي» وفي [ص ١٥٠] أنه روي عن نيف وعشرين صحابياً، فلماذا عدلت يا شيخ إلى التلفيق الذي يصادم النصوص!!!.

أقول أيضاً: كان الأولى أن تقول إنه لم تحدد الطائفة التي على الحق إذا قال لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كتاب الله وسنتي» لماذا؟!.

لأن كل من يأتي برأي أفرقة، أو نحو ذلك سيقول، أو يقولون: نحن أهل السنة فنحن بحاجة إلى أن يبين لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطائفة التي ستعاصر الناس إلى قيام الساعة، والحاملة للكتاب والسنة القائمة بهما فنتبعهم، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يبين أنهم أهل البيت، وأنهم الطائفة الحاملة للكتاب والسنة والتي يقول فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» الحديث.

دعوى التسمية بالسنة

وأما الدعوى فمعاوية وجماعته لما علموا أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد أوصى باتباع أهل البيت عموماً وبأمير المؤمنين علي بن أبي طالب خصوصاً لم يجدوا معارضة ومعارضة أبنائه إلا أن تسموا بأهل السنة والجماعة! وذلك في سنة [٤١ هـ] ليغرروا على الناس ويعارضوا الحق وأهله، وقد علموا أن السنة لا يمكن أن تخرج عن هذه الطائفة المرضية، والعصابة العلوية، وانظر لصحة ما قلناه من فعل معاوية عام السنة والجماعة في

كتاب الشافي للإمام الأواه عبد الله بن حمزة عليه السلام وفي لوامع الأنوار لعلامة العصر مجد آل الرسول، وإمام المعقول والمنقول مجد الدين بن محمد المؤيدي، وإلى البداية والنهاية، في حوادث سنة [٤١ هـ] لابن كثير، والكامل للعلامة ابن الأثير، ومروج الذهب للمسعودي، وغيرهم كثير جداً من أهل التاريخ والسير على اختلاف مذاهبيهم.

فلهذا السبب عين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثقل الثاني بأهل البيت عليهم السلام..

ولم يقل - صلى الله عليه وآله وسلم- والسنة هي مع من يسمي نفسه بأهل السنة!! والسنة مع فلان وفلان، ولا في صحيح فلان ولا في سنن فلان، بل قال (وعترتي) فهي معهم إلي يوم القيامة.

تأويل لكلام ابن حجر

وأما السنة فهي داخلة تحت الكتاب، فالحامل للكتاب هو حامل للسنة المبينة الغراء، فكلام ابن حجر فيه من هذا الوجه نظر كما بينا، ولكنه حين قال [فأغنى ذكره عن ذكرها] ربما عنى بذلك أنها لم ترد في الروايات (*) بل ذكر كتاب الله كاف، ولا يحتاج لذكر السنة لكونها معه لا مفارقة له، بل نحتاج إلى بيان من سيحملها؟ أي من سيحمل الحق والدليل، والعمل بالكتاب والسنة؟! ومن الذي الكتاب والسنة معه؟! والذين يلزمنا اتباعهم؟.

هم أهل البيت عليهم السلام، فلذلك ذكروا في الروايات دون غيرهم، فهذا يوافقنا ويدل عليه قوله أيضاً (وبالعلماء بهما من أهل البيت) فهو يقول إن أهل البيت هم أهل الحق فالواجب هو اتباعهم، ولكن يلزم ابن حجر الهيثمي أن لا يقول إن اتبع أهل البيت من تسمى بالسنة فيجب حبهم واتباعهم، لأنه لا يتبين لنا صحيح السنة إلا منهم، فنحن نرجع إليهم من أئمة وعلماء ليوضحوا لنا السنة النبوية ويبينوا الحق، لذلك وضعوا ثقلاً ثانياً، وعدلاً للكتاب العزيز، فهم عليهم السلام محفوظون بحفظ الكتاب الكريم.

إلزام أهل البيت باتباع غيرهم غير سديد

لأننا والعجب نسمع الكثير يرددون قائلين: إذا كان أهل البيت مع أهل السنة فيجب حبهم واتباعهم!! والجواب على هؤلاء منهم أهل السنة؟! ألم نقدم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم جعل أهل بيته في المقام الذي يجب التمسك بهم لأنهم أهل السنة وحملتها؟ ولئلا يدعي غيرهم أنهم أهل السنة؟ فإن كنت تعني يتبعون أهل السنة الذين هم الأئمة من أهل البيت

(١٥) إذ صرح بذلك حيث قال: وهي المراد من الأحاديث المقتضرة على الكتاب.

عليهم السلام لأنهم أهل السنة فهذا حق لا نخالف فيه أحداً أبداً.

وإن كنت أيها المنقول تعني غيرهم، وتسميهم أهل السنة، فقد ألزمت من أمرنا باتباعهم أن يكونوا تابعين لغيرهم!! واللازم أن يكونوا متبوعين حيث ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط للثقل الثاني وهم أهل بيته أن يكونوا تابعين لأحد، فالحق اتباعهم، ومن ادعى أن أهل البيت عليهم السلام ليسوا على الحق فقد جعل كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تركتكم فيكم الثقلين لن تضلوا بعدي أبداً) (لن يفترقا...) هدرأً وعبثاً، لا فائدة منه.

وقل لمن هذا حاله من المكابرة لأهل الحق: ألم تثبت السنة الشريفة بالتواتر حديث التمسك بالكتاب والعترة «أهل البيت» عليهم السلام كما اعترف بذلك الموالم والمخالف!!..

نعم لقد ثبت ذلك، وبيئت السنة أن حملتها هم أهل البيت النبوي لا غيرهم، ومن تسمى باسم السنة فهو اسم على غير مسمى، وكيف وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» فأغنى عن كل شرط وتحريف .

[من كلام شراح الأحاديث بالتمسك بالعترة]

وقد أكد وجوب التمسك بأل محمد أئمة الحديث وعلماء الأمة في روايتهم لحديث التمسك بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» وسيأتي تخريجه وأيضاً أكد اتباع أهل البيت شراح تلك الأحاديث واكتفى بما نقله المناوي عن القرطبي وغيره.

كلام الطيبي

قال الطيبي عند شرحه الحديث: إشارة إلى أنهما بمنزلة التوأمين الخلفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه يوصي الأمة بحسن المخالفة معهما – أي الكتاب وأهل البيت – وإيثار حقهما على أنفسهم^(١٦).

قال الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: وقرنهم في حديث الثقلين بكتاب الله، ووجه فيهم، وأكد الوصاة بقوله: (الله الله) أخرجه مسلم. فيما رواه وزاد الترمذي وسواه بشراه لذوي قرباه إنهما (لن يفترقا) حتى يلقياه^(١٧).

(١٦) تحفة الأحوذى [٢٩٠/١٠].

(١٧) العواصم والقواصم [١٧٨/١].

كلام القرطبي والمناوي في أهل البيت عليهم السلام

قال العلامة المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير [١٤/٣-١٥] عند شرح حديث التمسك بلفظ (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) ما لفظه: (أهل بيتي) تفصيل بعد إجمال بدلاً أو بياناً وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وقيل من حرمت عليهم الزكاة ورجحه القرطبي [أقول القوي هو الأول، لا ما رجحه القرطبي، ولعل المناوي لم يعجب بقول القرطبي، ولذلك صدره بصيغة التمريض، وهي قيل].

يعني إن أتمرت بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيته واهتديتكم بهدي عترتي واقتديتكم بسيرتكم اهتديتكم فلن تضلوا^(١٨).

قال القرطبي^(١٩): وهذه الوصية، وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله، وإبرارهم، وتوقيرهم، ومحبتهم وجوب الفروض المؤكدة، التي لا عذر لأحد في التخلف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيتهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبأنهم جزء منه، فإنهم أصوله التي نشأ عنها، وفروعه التي نشأوا عنه، كما قال (فاطمة بضعة مني) ومع ذلك فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دمائهم، وسبوا نسائهم، وأسروا صغارهم، وخربوا ديارهم، وجدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبهم ولعنهم فخالفوا المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فواخجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه. أه المراد منه، ثم قال المناوي رحمه الله في نفس الصفحة:

تنبيه: قال الشريف هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحق المذكور إلى التمسك به كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض، أه المراد.

حديث النجوم

وكلام الشريف رحمه الله يدل على أن أهل البيت سيضلون نجومياً متصلة، كلما أفل نجم طلع نجم وهو الحق، وذلك كما في حديث الأمان، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء فويل لمن خذلهم وعاندتهم) وفي رواية (فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض) وفي رواية (وأهل بيتي أمان لأمتي) وفي

(١٨) هكذا من دون شرط ولا قيد.

(١٩) كلامه هذا في كتابه التذكرة، وفي كتابه المفهم [٣٠٣/٦-٣٠٤/٦].

رواية (فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون) وهذا الحديث صحيح، وأختصر تخريجه من (الأحاديث المختارة) للعلامة بدر الدين الحوثي حفظه الله: أخرجه المرشد بالله في الأمالي [١٥٢/١] من حديث علي عليه السلام وأيضاً [١٥٥/١] من حديث سلمة بن الأكوع، والإمام الهادي عليه السلام، وفي فرائد السمطين [٢٥٣/٢] عن علي عليه السلام وذكر المحقق عليه أنه في كتاب الفضائل لأحمد بن حنبل وابنه وتلميذه كلهم عن علي عليه السلام ، وفي ذخائر العقبى (ص ١٧) ثم قال: أخرجه أحمد في المناقب، وأخرج الحديث الإمام علي بن موسى الرضا في الصحيفة (ص ١٤) عن علي عليه السلام وأخرجه الطبراني في الكبير [٢٥/٧] عن سلمة بن الأكوع، وكذلك في فرائد السمطين [١٤١/٢] وأخرجه محمد بن سليمان الكوفي في المناقب [ص: ١٧٦-٨٤-١٧٧] وفي كتاب إحياء الميت في فضائل آل البيت أنه أخرجه ابن أبي شيبه، ومسدد في مسنديهما، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول، وأبو يعلى، والطبراني عن سلمة بن الأكوع ، وأخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين والضعفاء في ترجمة موسى بن عبيده بن نطاس الكوفي (وهو رجل صالح زاهد، عابد، وعابوا عليه حديثه عن عبد الله بن دينار، وهذا الحديث سنده عن إياس بن سلمة، وتابع بعضهم القطان فنالوا منه لروايته لأحاديث أهل البيت وهو ثقة ثبت، ونقل في الجداول أن ابن سعد وثقه) وأخرجه الحاكم في المستدرک [١٤٩/٣] عن ابن عباس وفيه (وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة اختلفوا فصاروا حزب إبليس) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

وأخرج في المستدرک أيضاً [٤٤٨/٢] عن جابر بن عبد الله، وقال: صحيح الإسناد.

وأخرج الحديث الإمام أبو طالب في الأمالي [ص ١٢٩]، وأخرجه المرشد بالله في الأمالي [١٥٣/١] عن علي عليه السلام وفيه (كلما أفل نجم طلع نجم).

نعم لقد دل حديث الثقلين المتقدم بلفظ (كتاب الله وعترتي) على أنهما لن يفترقا حتى قيام الساعة^(٢٠) وهو متواتر، ولكن ما ذكرناه من باب المعاضدة والمؤانسة، فقد دل حديث الأمان على أنهم هداة للأمة يهتدى بهم كما يهتدى بالنجوم، وقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده [١٥٧/٣] عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم في السماء يتهدى بها في ظلمات البر والبحر فإذا انطمست النجوم أوشك أن تضل الهداة).

قال المولى العلامة بدر الدين الحوثي [ص: ٤٠-٤١] وإذا كان هذا في العلماء على

(٢٠) وفي النص غنية كافية من أن آل محمد (ع) هم أهل الحق لن يفارقوه، ومع القرآن لا يخالفونه، حتى يردوا الحوض على جدهم رسول الله -صلوات الله عليه وآله وسلامه، وهذا يرد دعوى كل ملفق أو محرف أو متأول متعسف، والنص واضح لا يحتاج إلى مزيد تأمل بل يطالب باتباعه والوقوف على ما فيه، ووجوب العمل بمقتضاه، والله ولي التوفيق.

الإطلاق فعلماء العترة أحقهم به بدليل حديث الثقلين، وحديث السفينة وغيرهما، ومعنى قوله: (أوشك أن تضل الهداة) أن الهداة للطرق إذا انطمست النجوم لم يستطيعوا الهداية، بل قد أوشكوا أن يضلوا على خبرتهم بالطرق، وذلك تعبير عن شدة الحاجة إلى النجوم للاهتداء بها ليعرف بها شدة الحاجة إلى العلماء للاهتداء بهم أهـ.

وأقول: لعل المراد في الحديث بالعلماء يعني من أهل البيت -عليهم السلام- وشيعتهم - رضي الله عنهم - كما سبق في التخريج أن النجوم والأمان هم أهل البيت، وأدخلت شيعتهم لأن الشيعي حكمه حكم أهل البيت عليهم السلام كما جاءت بذلك صحاح الأخبار ليس هذا محلها، وكذلك قوله صلوات الله عليه وآله وسلامه (من أحب أن يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربي فليتول علي بن أبي طالب وذريته الطاهرين أئمة الهدى ومصابيح الدجى من بعده فإنهم لن يخرجوكم من باب الهدى إلى باب الظلام) وأختصر تخريجه من الأحاديث المختارة [ص ٣٠-٣٢] رواه المنصور بالله في الشافي [١٣٩/٤-١٤٠] وفي الأمالي الخميسية [ص ٥٩] والاثنينية [ص ٦٠] للمرشد بالله، ومحمد بن سليمان الكوفي في المناقب [ص ١٧٠] وفي [ص ٢٤٥] وفي حلية الأولياء لأبي نعيم [٨٦/١] وفيها (وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي القاطعين فيهم صلتي لا أنالهم الله شفاعتي) وفي مناقب الكنجي، والمتقي الهندي في كنز العمال [٨٩/١٣] وللطبراني في ذيل المذيل [ص ٦٣] قال في كنز العمال: أخرجه مطين، والباوردي، وابن شاهين وابن منده، وابن حجر في الإصابة [٥٥٩/١] وفي الكنز أيضاً [٨٤/١٣].

ونحن لا نريد إلا أن نبين الصحيح من السقيم، ولا يتضح لنا ذلك إلا باتباع أهل البيت عليهم السلام.

وأما من يدعي من غيرهم هذا الوصال وأنهم أهل الحق فلا شك في بطلانه، إذ لا يوافقه أصل ولا فرع والله القائل والله القائل - على من هذا لسان حاله وغاية أحواله:
وكل يدعي وصلاً بلبلى ولبلى لا تقر لهم بذلك

فالحكم كتاب الله وسنة رسوله، اللذان بينا لنا أن الحاملين لهما هم أهل البيت النبوي لا غيرهم، ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتب الحديث والمؤلفين في فنون علوم الدين المختلفة، يجد ذكر أهل بيت المصطفى وسفن النجا زخراً فيها بحمد الله تعالى.

وكم لهم من تلك الروايات التي يريدون بها تأكيد لفظ (وسنتي) ونحوها مما يعارضون به آل محمد عليهم السلام.

أخبار غير صحيحة

قال الإمام السماوي في الغنمطم الزخار بعد الكلام السابق الذي أوردناه – ما لفظه: وكذا ما يوردونه من حديث (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وما في معناه قد اعترفوا- أي أهل الحديث – بضعفه بل بوضعه، وكذا حديث (اقتدوا بالذين من بعدي). وحديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) فليس عند الشيخين – البخاري ومسلم- منهما عين ولا أثر لما فيها من مقال ومطعن ، وإن صحح منها من لا يؤبه له منهم فرغبة في ترويح مذهبه أهـ.

خبر (أصحابي كالنجوم)

وأما حديث أصحابي كالنجوم – الحديث – فأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، وقال: موضوع، ورواه ابن عبد البر في جامع العلم [٩١/٢] وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة. ورواه ابن حزم في الأحكام [٨٢/٦] وقال هذه رواية ساقطة.

قلت : وقد طعن في رجال سنده وهم :

- عبدالرحيم القمي : متهم بالكذب والضعف
 - حمزة النصيبي : متهم بالضعف ، وحديثه بالنكارة ، ومروياته بالوضع .
 - حميد بن زيد : مجهول لا يعرف
 - جعفر بن عبدالواحد : متهم بالوضع ، وذكر الذهبي أن هذا الحديث من بلاياه.
- وغيرهم سيأتي ذكرهم تفصيلاً .

قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام في الشافي [٢٢/٢] : وأما ما روي في الحديث (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) فحمل ذلك العلماء على إمامة الصلاة والفتوى^(٢١). أهـ.

قال السيد الإمام الحافظ مجد آل الرسول مجد الدين بن محمد المؤيدي معلقاً عليه: هذا تأويل من الإمام مجارة للخصم على فرض الصحة، وإلا فالخبر غير صحيح.

٢١- ومثل هذا الإحتمال ذكر الإمام يحيى بن حمزة – عليه السلام- في الحاوي الا انه ذكر أنه حديث غير صحيح فيه مقال .

[قلت: ويظهر أنه غير صحيح عند الإمام المنصور بالله حيث قال: وأما ما روي بصيغة التمريض لكن على فرض الصحة] قال السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: فأما ما روي مرفوعاً (أصحابي كالنجوم.. إلخ) فهو ضعيف قاله ابن كثير الشافعي، وقال: رواه عبد الرحيم بن زيد القمي عن أبيه، قال ابن معين: هو كذاب، قال السعدي: ليس بثقة، وقال البخاري: تركوه وقال أبو حاتم: حديثه متروك، وقال أبو زرعة، واه وقال أبو داود: ضعيف وأبوه ضعيف، وقد روي هذا الحديث من غير طريق، ولا يصح شيء منها ذكر ذلك كله ابن كثير الشافعي في كلامه على أحاديث المنتهى.

قال ابن حجر في التلخيص: حديث (أصحابي كالنجوم...) رواه عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي عن نافع عن ابن عمر، قال: وحمزة ضعيف، وقال الذهبي في الميزان في حمزة هذا: قال ابن معين: لا يساوي فلساً، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الدار قطني: متروك، وقال ابن عدي: عامة رواياته موضوعة.

وقال ابن حجر في التلخيص: ورواه الدارقطني من غرائب مالك من طريق حميد بن زيد عن مالك عن جعفر بن محمد عن جابر، وحميد لا يعرف، قال: ولا أصل له من حديث مالك ولا من فوقه.

ونكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد، قال: وعبدالرحيم كذاب، قال الذهبي في الميزان في عبد الرحيم هذا: قال البخاري: تركوه، وقال يحيى بن معين: كذاب، وقال مرة: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ترك حديثه، وقال أبو زرعة: واه، وقال أبو داود: ضعيف.

قال ابن حجر: ومن حديث أنس وإسناده واه، قال رواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد، قال في الميزان: هذا الحديث من بلاياه،

قلت - أي الإمام القاسم بن محمد- وقال في الميزان في ترجمة جعفر هذا: قال الدار قطني: يضع الحديث، قال وقال أبو زرعة: يضع أحاديث لا أصل لها، قال ابن عدي: يسرق الحديث، ويأتي بالمناكير عن الثقات،

وقال ابن حجر: ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السنة من حديث مندل عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم منقطعاً، قال: وهو في غاية الضعف، قلت: وضعفه أحمد، ولينه أبو زرعة، قال ابن عدي: الضحاك بن مزاحم إنما عرف بالتفسير.

قال ابن حجر: وقال أبو بكر البزار: وهذا الكلام يعني حديث «أصحابي كالنجوم» لا يصح عن النبي، قال: وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل انتهى من إملاء الإمام القاسم بن محمد -عليه السلام- انتهى من تخريج الشافعي للمولى العلامة نجم العترة الحسن بن الحسين الحوثي- أيده الله آمين- مع تصرف يسير غير مغل انتهى من حاشية سيدي الحجة مجد الدين المؤيدي - على الشافعي- أيده الله آمين- ونفعنا بما كتب- وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله انتهى.

قلت: كلام ابن حجر في تلخيص الحبير [٢٠٩/٤-٢١٠] فراجعه هناك حول حديث «أصحابي كالنجوم» ومن إنصاف القاضي محمد بن علي الشوكاني قوله على حديث، «أصحابي كالنجوم» في كتابه (القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد) [ص٩]: إن هذا الحديث قد روي عن جابر، وابن عمر رضي الله عنهما- وصرح أئمة الجرح والتعديل بأنه لم يصح منه شيء، وأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم- وقد تكلم عليه الحفاظ بما يشفي ويكفي، فمن رام البحث عن طريقه وعن تضعيفها فهو ممكن بالنظر في كتاب من كتب هذا الشأن، وبالجملة فالحديث لا تقوم به حجة أه، وبهذا النقل كفاية في رد هذا الخبر الموضوع^(٢٢).

حديث الاقتداء

وأما حديث «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» فقد قال في تحقيق الغمطم معقبا على الحديث ومخرجا: أخرجه غير واحد من طريق عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة، قال البزار وابن حزم: لا يصح^(٢٣) وأعله ابن أبي حاتم عن أبيه، ورواه بعضهم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال العقيلي: لا أصل له من حديث مالك، وأخرج له الحاكم شاهداً من طريق يحيى بن سليم وهو ضعيف، وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديثه (أي من حديث يحيى بن سليم) انظر تلخيص الحبير [١٩٠/٤].

قلت: وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني، والكلام المنقول في التلخيص [٢٠٩/٤] في النسخة التي بين أيدينا].

(٢٢) انظر الكلام حول هذا الخبر ووضعه كتاب (شرح الغاية) [٥٤٣/١-٥٤٤] وقف على إبطال هذا الخبر في توضيح الأفكار [٢٦٤/١].

(٢٣) قال: لأنه عن عبد الملك عن مولى ربعي وهو مجهول عن ربعي، ورواه وكيع عن سالم المرادي عن عمرو بن ربعي عن رجل من أصحاب حذيفة عن حذيفة وتبين أن عبد الملك لم يسمعه من ربعي وأن ربعياً لم يسمعه من حذيفة انتهى كلام ابن حجر من التلخيص.

[ترجمة عبد الملك بن عمير]

وأما عبد الملك بن عمير الذي ذكر أعلا فهو أمير جيش الحجاج، وفيه مقال عند المحدثين، فعن أحمد: عبد الملك مضطرب الحديث جداً، مع قلة روايته، وما أرى له مائة حديث، وقد غلط في كثير منه، وعن إسحاق بن منصور: ضعفه أحمد جداً، وعن ابن معين: كان يخلط، وقال العجلي: تغير حفظه قبل موته، وذكره ابن حبان في الثقات: وقال مدلساً، وهذا في ترجمته من تهذيب التهذيب، وأما آل محمد – عليهم السلام- فلا يقبلون روايته قال الإمام الباقر عليه السلام: كان شرطياً على رأس الحجاج! عاملاً لبني أمية! ثم قاضياً لابن هبيرة، وابن مروان!.

قال الإمام الناصر الأطروش (ع): إن عبد الملك بن عمير هذا كان شرطياً على رأس الحجاج، وكان عاملاً لبني أمية، وكان وصياً لابن هبيرة ولبني مروان..

وقال الإمام أبو طالب – عليه السلام-: كان من أعوان بني أمية، وروي أنه أجهز على عبد الله بن يقطر- رضيع الإمام الحسين – عليه السلام – فاجتز رأسه^(٢٤).

وقد تكلمت فيه في رسالتي إسلام أبي طالب وقلت في آخر – ترجمتنا له: فكيف لا يكون الجندي المخلص للظالمين كاذباً يتقرب إليهم بأدنى قربة.

- إلى أن قلت: فلا اعتماد على روايته لقوله تعالى: (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) .

وقال الإمام القاسم بن محمد (ع): وهو عند بعض أهل الحديث مجهول ذكر ذلك في كتاب المحيط بالإمامة.

قال بعض علمائنا -رضي الله عنهم- مقدوح في عند آل الرسول وحديثه غير مقبول ووفاته سنة ١٣٦ هـ عن [١٠٣] سنوات.

قال أبو حاتم: ليس بحافظ تغير حفظه، وقال أحمد: ضعيف، يغلط، وذكر ابن الجوزي من جرحه، وبهذا يبطل هذا الخبر تبين أنه غير صحيح^(٢٥).

وقد قال إسحاق بن منصور: ضعفه أحمد جداً، وعن أحمد: عبد الملك مضطرب الحديث، وعنه قال: لم يوصف بالحفظ^(٢٦).

(٢٤) روى ذلك الإمام المرشد بالله في الأمالي، وفي تاريخ الطبري، وكامل ابن الأثير.

(٢٥) انظر شرح الغاية [٥٤١/١].

(٢٦) انظر ترجمته في بحثنا على الصحيحين.

[خلاصة ما قيل في خبر الإقتداء]

نعم وفي مجمع الزوائد [٥٦/٩] قال: وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر...» الحديث رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم. أهـ.

وفي الشفاء [٥٣/٢] للقاضي عياض روى حديث «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» بسنده إلى الترمذي، ثم من الترمذي إلى حذيفة، وذكر هذا الخبر.

وهذا السند هو نفس رواية الترمذي، وفيه عبد الملك بن عمير الذي قدمنا ذكره، وهذا الخبر أعني «اقتدوا باللذين من بعدي» أخرجه أحمد، وابن ماجة والحاكم عن حذيفة، والطبراني عن أبي الدرداء، وكذا الترمذي، وابن حبان من حديث حذيفة، وابن عدي من حديث أنس، وكلها غير صحيحة، فحديث حذيفة في سننه عبد الملك بن عمير، وأما حديث أبي الدرداء ففيه مجاهيل، وفيها ابن سليم في الشواهد، وأنكر الحفاظ هذه الطرق كلها، ولذلك قد اغتر الكثير من الناس بكثرة التخاريج فصحوه، ومنهم القاضي محمد بن علي الشوكاني في القول (المفيد [ص٨]) فقد قال فيه: وقوله- صلى الله عليه وآله وسلم- «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» وهو طرف من حديث معروف مشهور ثابت في السنن وغيرها. أهـ.

وهذا القول لا يصدر ممن له معرفة بالجرح والتعديل فهو معروف عند العامة، وموضوع عند الخاصة من المحققين، لا أصل له فأى شهرة حتى جعله الشيخ الشوكاني مشهوراً كأنه قد نسي تعريف الخبر المشهور، ولعله لا يقصد المشهور عند المحدثين، بل يريد شهرته بين الناس، مع أن ما يدور في المجالس والألسن أكثره موضوع، وأما ثبوته في السنن، أو في بعضها فليس بحجة إذا كان السند ضعيفاً، وهي من تهورات الشيخ الشوكاني التي وقعت في كتبه، ومن راجع الأسانيد قطع ببطلان مثل هذه الأخبار فضلاً عن أن تكون مشهورة.

إلا أنه حاول في كتابه [قطر الولي] [١٥٦-١٥٧] التخلص من هذا الخبر بالتأويل، وذلك بالاعتداء بهما في الأقوال والأفعال الواردة على الشريعة المطهرة!! وهذا هو مرادنا إذ العمل بالوارد في الشريعة هو المطلوب فلا حاجة لخبر الإقتداء.

قلت: وقد نقم علمائنا رحمهم الله على صاحب كتاب (شمس الأخبار) لإيراده خبر «اقتدوا باللذين من بعدي»... إلخ.

وأمثاله من الأخبار، والذي كان مصدر نقلاً عن قاضي القضاة عبد الجبار، لا عن العترة - عليهم السلام- لكن اعتذر له بأنه ذكر المرجع لكل خبر، ولم يلتزم شرط الصحة فيما رواه،

وهذا كاف لأولي النهى.

[عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي]

هذا وأما حديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء ...)

ففي تحقيق الغططم ما لفظه: رواه غير واحد من طريق خالد بن معدان (٢٧) عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرباض بن سارية، وأحاديث عبد الرحمن لا تصح لجهالة حاله، انظر تهذيب التهذيب [٢١٥/٦-٢١٦].

وأقول: لقد تتبعت رواية هذا الخبر وكان من رواه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وغيرهم، وإن كانت أسانيدهم متقاربة، ورأيت أن أناقشهم في رواياتهم جميعاً بعون الله تعالى.

رواية أبي داود

روى أبو داود في سننه [٢٠٠/٤] و[٢٨٠/٤] حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا ثور بن يزيد حدثني خالد بن معدان حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر قالوا أتينا العرباض بن سارية وهو ممن نزل فيه (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه) فسلمنا وقلنا زائرين فساق الحديث إلى قوله عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» أهـ.

فالخبر يحمل إن سلم صحته عليكم بسنتي التي يحملها أهل بيتي، وسنة الخلفاء من أهل بيتي الراشدين منهم المهديين أي الأئمة من آل محمد، والقائم منهم على الدوام هو مهدي للناس وهاد لهم، وهذا منا جمع بين الأدلة فعليه يمكن الجمع بهذا، وإلا فهو معارض بحديث الثقلين، والسفينة، والأمان، وأمثالها.

وفي سند هذه الرواية ضعف لا تصح الرواية عنهم:-

الأول: الوليد بن مسلم القرشي: مولى بني أمية، وقيل: مولى بني العباس الدمشقي، قال

(٢٧) لعلك ستلاحظ أن مدار كثير من المرويات الآتية عن خالد بن معدان وهو ناصبي على الجملة، وانظر الصحبة والصحابة [ص ١٧٣]، وهذا تشبيه فخذ به في كل رواية عنه، ولا حاجة لتكراره، وستجد أنهم وصفوه بشيخ أهل الشام "وقد حدث خالد عن معاوية، وهو راوي خير (أول من غزى البحر معاوية؟)، كما في تاريخ دمشق لابن عساکر، تكلم فيه بقوله في القدر، بل عدّه الدكتور حسين العطوان من رؤساء القدرية وانظر (قراءة في كتب العقائد) [١٠٦].

ابن مهدي: سمعت من الوليد وما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد. هكذا في ترجمته في تهذيب التهذيب.

وفي خلاصة الخزرجي: عن أحمد قال: أغرب أحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد أهـ.

وفي تهذيب التهذيب [١١/١٥٤-١٥٥] قال المروزي عن أحمد: كان الوليد كثير الخطأ، وقال حنبل عن ابن معين: سمعت أبا مسهر يقول: كان الوليد ممن يأخذ عن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان أبو السفر كذاباً، وقال مؤمل بن أهاب عن أبي مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين، ثم يدلّسها عنه، وقال الدار قطني: كان الوليد يرسل... إلى قوله: فيسقط الضعفاء، وقال الأجرى: سألت أبا داود عن صدقة بن خالد فقال: هو أثبت من الوليد، الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها أربعة عن نافع، وقال مهنا: سألت أحمد عن الوليد فقال: اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع، وكانت له منكرات منها حديث عمرو بن العاص «لا تلبسوا علينا ديننا» في هذا عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وقال عبد الله بن أحمد: سئل عنه أبي فقال: كان رفاعاً أهـ المراد بتصرف.

وقال الذهبي في الميزان [٤/٣٤٧-٣٤٨]: ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن، وحديثه عن أبي قتادة وهو عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال «من قعد على فراش مغيبة قبيض الله له يوم القيامة ثعبانين» قال أبو حاتم: هذا حديث باطل. أهـ.

وقد ذكر الذهبي أكثر ما نقلناه من تهذيب التهذيب، وبهذا يثبت كونه مدلساً يروي المناكير، ويخلط بين الروايات، وغير ذلك مما ذكرنا، فتنبه لذلك أيها القارئ.

الثاني: ثور بن يزيد الكلاعي أبو خالد الحمصي: كان يرى القدر، تكلم فيه جماعة بسبب ذلك، ولم يكن فيه شيء سوى القدر^(٢٨) صرح بذلك أحمد بن حنبل كما في خلاصة الخزرجي.

وفي تهذيب التهذيب [٢/٣٣-٣٥]: أنه كان قدرياً، وكان جده قتل يوم صفين مع معاوية فكان ثور إذا ذكر علياً قال: لا أحب رجلاً قتل جدي!! وقال سفيان الثوري: خذوا عن ثور، واتقوا قرنيه! وقال أبو عاصم: قال لنا ابن أبي داود: اتقوا قرنيه! وقال أبو عاصم: قال لنا ابن أبي داود: اتقوا لا ينطحنكم بقرنيه! وقال أبو مسهر وغيره: كان الأوزاعي يتكلم فيه، ويهجوه، وقال أبو مسهر عن عبد الله بن سالم: أدركت أهل حمص وقد أخرجوا ثور بن يزيد

(٢٨) كذا قالوا، والصحيح أنه اتهم بالنصب أيضاً، كما في تهذيب التهذيب وغيره.

وأحرقوا داره لكلامه في القدر، وقال عبد الله بن المبارك:
أيها الطالب علماً أنت حماد بن زيد
فطلّبن العلم منه ثم قيده بقيد
لا كسور وكجهم وكعمرو بن عبيد

وأنكر ابن عدي حديثاً عليه، ونهى مالك الناس عن مجالسته. أهـ. المراد منه.

قلت: فمن حاله بغض أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وله قرنان في الحديث، ومنكرات، فلا يلتفت إلى قوله، ولا إلى روايته لثبوت نفاقه، وسقوط دينه، وقوله بالقدر وهو عندهم منكر، وقول ابن المبارك جيد لولا ما شابهه من عمرو بن عبيد الثقة العابد، وفي كتاب (إرشاد المقتدي) ترجمنا لعمرو بن عبيد وبيننا توثيقه.

نعم وبعد ما رأيت من القول فيه فقد وثقه البعض! وروى له البخاري والأربعة، وتجنبه مسلم، فيا لله العجب أن يروى عن باغض أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي- عليه السلام- الذي بغضه نفاق!! وهكذا يتساهلون في حق أمير المؤمنين علي (ع) ولو كان قول ثور هذا في أحد المشائخ الثلاثة أو في معاوية وأضرابه لنبذتموه، وكفرتموه، ولأوردتم الأحاديث الدالة على فسقه، ولعنه فضلاً عن قبول روايته فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وقد ذكر ابن حجر: أنه كان يرمى بالنصب، وأنه كان يجالس من ينالون من علي (ع)!! وإن لفق بأنه كان لا يسب، فقد كان يعلن ببغض علي - عليه السلام- كما قدمنا، وذكر أن الجماعة احتجوا به^(٣٩)، وليس احتجاجهم به بحجة لبغضه علياً عليه السلام.

الثالث: عبد الرحمن بن عمرو بن عنبسه السلمى.

ولا يصح حديثه لجهالة حاله كما صرح بذلك في تهذيب التهذيب في ترجمته [٢٣٨/٦] وفي الصحيح المسند [٧٦/٢] عبد الرحمن السلمى روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر! فهو مستور الحال أهـ.

الرابع: حجر بن الكلاعي الحمصي:

قال ابن القطان: لا يعرف، كما في تهذيب التهذيب [٢١٤/٢] ولم يخرج له سوى أبي داود، ولم يرو عنه إلا خالد بن معدان^(٤٠)، ومن هذا حاله فلا صحة لحديثه، ولا ركون على روايته، وفي كتاب الصحيح المسند [٧٦/٢]: وحجر بن حجر، وما روى عنه إلا خالد بن

(٢٩) مقدمة فتح الباري [٣٩٤].

(١) محدث عنه غيره كما في الميزان برقم [١٧٥٧]

معدان، ولم يوثقه معتبر! فهو مجهول العين أه المراد منه

قلت: فهو مجهول، وغير ثقة، وهذا ملخص الطعن في سند الرواية.

رواية الترمذي

والآن مع جامع الترمذي الذي روى هذا الحديث بثلاث روايات مدارها على خالد بن معدان عن عبد الرحمن السلمي وعن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن السلمي ومن طريق حجر بن حجر الكلاعي وقد تقدم الكلام في ذلك على هؤلاء، وبقيت طريقة واحدة وهي الرواية الأولى في [٤٤/٥] باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع برقم [٢٦٧٦] قال: حدثنا علي بن حجر حدثنا بقية بن الوليد عن بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن السلمي عن العرباض بن سارية وذكر الحديث الذي ذكرناه سابقاً من رواية أبي داود قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. أه.

وهذه الرواية في سندها ضعاف وهم كالاتي:

الأول: بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي:

ففي تهذيب التهذيب [٤٧٤/١-٤٧٨] ما حاصله: أنه كان يكتب ممن أقبل وأدبر، وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، وقال يحيى بن معين: كان يحدث عن الضعفاء بمائة حديث قبل أن يحدث عن الثقات، وعابوا عليه كثرة روايته عن المجهولين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها على تقية، وقال ابن خزيمة: لا أحتج ببقية، وذكروا أنه كان مدلساً، وعابوا عليه أحاديث موضوعة، وقال الخطيب: في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وقال البيهقي في الخلافيات: أجمعوا على أن بقية ليس بحجة، وقال عبد الحق في الأحكام في غير ما حديث: بقية لا يحتج به، وقال ابن القطان: يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته أه المراد بتصريف.

وفي الميزان [٣٣١/١]، وما بعدها نقل كلامهم فيه مما يدل على أنه ليس بحجة، وأنه كان مدلساً، وخلاصة القول عندهم، ولمن تأمل كلام أهل الجرح والتعديل أنه إن روى عن ثقة فحديثه يصح الاحتجاج به، وإلا فلا يصح الاحتجاج به، وهذا الحديث رواه عن بجير بن سعد وهو ضعيف غير ثقة، ولا من بعد بجير فهم ضعاف كما سترى.

وذكر السيوطي في اللآلي المصنوعة [٢٥٩/١] أن بقية إن قال حدثنا أو أخبرنا، أو

سمعت، وإلا فلا يقبل، لأنه مكثرت التدليس عن الضعفاء **أهـ قلت**: وروايته هنا معنعة فلا تقبل لكونه كثير التدليس.

الثاني: بجير بن سعد.

وثقه من وثق حريز بن عثمان حتى قالوا: هما أثبت من بالشام يعني بجيراً، وحريز بن عثمان الحمصي!! الذي كان يلعن علياً- عليه السلام- في اليوم [١٤٠] مرة فقط! وكان يرى رأي الخوارج ففي بجير احتمال العداوة للتساوي في الدرجة مع حريز والله أعلم.

الثالث: عبد الرحمن بن عمرو السلمي:

قد تقدمت ترجمته وأنه ضعيف، غير ثقة، وبهذا يثبت لك عزيزي القارئ إن الحديث غير صحيح.

[الاعتماد على تصحيح الترمذي ولا تحسينه]

فإن قلت: إن الترمذي قال عنه: حسن صحيح.

قلت: إن الترمذي كان متساهلاً في هذا الباب، قال العلامة المحقق الحسين بن أحمد السياغي في الروض النضير [٢٣/٢] فقد نسبه الحفاظ إلى التساهل في ذلك، قال ابن حجر المكي: وهو تساهل شديد جداً. أهـ المراد منه، وكلام ابن حجر هذا في حديث عبد الله بن مغفل في حذف البسمة، وقد حسنه الترمذي مثل حديثنا وهذا شيء واقع منه، فلا اغترار بتحسينه، ولا تصحيحه.

ووجدت في الميزان [٤٠٧/٣] في ترجمة كثير بن عبد الله المتقدم ذكره عن الذهبي ما لفظه (لهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي) (٣١) أهـ.

وقال في الميزان [٤١٦/٤] في ترجمة يحيى بن يمان العجلي: فلا يغتر بتحسين الترمذي فعند المحاqqة غالبها ضعاف أهـ.

قلت: وقد صرح الحفاظ بتساهل الترمذي في التصحيح، ذكر ذلك ابن حجر الهيثمي في فهرسته.

رواية ابن ماجة

روى ابن ماجة في سننه [١٥/١-١٦] روايتين برقم [٤٣، ٤٢] هذا الخبر وهما كالآتي:

(٣١) وانظر توضيح الأفكار [١٦٩/١-١٧١-١٨٠] ففيه بحث كامل.

[٤٢] حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن زكوان الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن العلاء (يعني ابن زبر) حدثني يحيى بن أبي المطاع قال سمعت العرباض بن سارية وذكر الحديث وفي سنده من الضعاف ما يلي:

الأول: الوليد بن مسلم: تقدمت ترجمته.

الثاني: عبد الله بن العلاء بن زبر:

نال منه ابن حزم، وقال: ليس بالمشهور، ونقل عن ابن معين أنه ضعفه والله أعلم.

قلت: وفي ترجمة يحيى بن أبي المطاع من تهذيب التهذيب [٢٨٠/١١] قال أبو زرعة لدحيم تعجباً من حديث الوليد بن سليمان قال صحبت يحيى بن أبي المطاع كيف يحدث عبد الله بن العلاء بن زبر عنه أنه سمع العرباض مع قرب عهد يحيى؟! قال: أنا من أنكر الناس لهذا، والعرباض قديم الموت أهـ.

أقول: تأمل لم يذكروا هذا الطعن في ترجمة عبد الله بن العلاء مع أنه طعن في رواية عبد الله بن العلاء ونسبته السماع ليحيى عن العرباض مع تقدم موت العرباض، ثم هي تصلح في ترجمة يحيى بن أبي المطاع.

الثالث: يحيى بن أبي المطاع:

وهذا الذي ذكرناه عن تهذيب التهذيب يفيد انقطاع روايته عن العرباض، وأيضاً قال ابن حجر عقب ما تقدم: وزعم ابن القطان أنه لا يعرف حاله، أهـ وبهذا يتضح ضعف هذه الرواية لأن يحيى كان مجهولاً كما صرح ابن القطان.

[٤٣] حدثنا إسماعيل بن بشر بن منصور وإسحاق بن إبراهيم السواق قالوا ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي أنه سمع العرباض بن سارية وذكر الحديث.

ففي سنده ضعاف وهم من يلي:-

الأول: إسماعيل بن بشر بن منصور السلمي:

تكلم فيه للقدر كما في خلاصة الخزرجي، وفي تهذيب التهذيب عن أبي داود أن إسماعيل كان قديراً، وعابوه بالقدر، وهي عندهم من البدع التي لا تجوز الرواية عن من كان متمسكاً

بهذا المذهب يعني القول بالقدر، ولا سيما إذا كان داعياً إلى بدعته متحصناً بالقدر.

الثاني: معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي:

قال ابن عدي: ثقة إلا أنه يقع في حديثه إفرادات كما في خلاصة الخزرجي، وفي تهذيب التهذيب [٢١٠/١٠] وما بعدها: قال الدوري عن ابن معين: ليس بمرضي، هكذا نقله ابن أبي حاتم، وكان ابن مهدي إذا تحدث بحديث معاوية بن صالح زبره يحيى بن سعيد، وقال: أيش هذه الأحاديث؟!

[قلت: وهذه الرواية عن ابن مهدي عن معاوية بن صالح فيكون إنكار يحيى بن سعيد على ابن مهدي في هذا الحديث فتأمل].

وعن يحيى بن سعيد: ما كنا نأخذ عنه، وقال حميد بن أنجويه قلت لعلي بن المديني: إنك تطلب الغرائب، فأنت عبد الله بن صالح فاكتب عنه كتاب معاوية بن صالح تستفيد منه مائتي حديث، ومنهم من يرى أنه وسط وليس بالثابت، ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه، وزعموا أنه لم يكن يدري أي شيء في الحديث!!

وعن موسى بن سلمة قال: أتيت معاوية لأكتب عنه فرأيت عنده أراه قال الملاهي، فقال ما هذا؟ قال: شيء يهديه إليّ صاحب الأندلس! قال فتركته ولم أكتب عنه أهـ.

قلت: فكيف تقبل رواية من الملاهي بين يديه، ويروي الغرائب، وأنكر عليه المحدثون، ومنه فلا عبرة إن وثقه من لا يعتد به، والجراح أولى مع بيان السبب، وقد تبين هنا والحمد لله.

الثالث: عبد الرحمن بن عمرو السلمى:

ضعيف جداً، ومستور الحال قطعاً، وقد تقدم الكلام عليه، وبذلك تضعف هذه الرواية، ويسقط الاستدلال بها.

قلت: وفي تلخيص الحبير لابن حجر [٢٠٩/٤] بعد إخراجه للحديث «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» ما لفظه: أخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم من حديث العرباض بن سارية، قال البزار: هو أصح سنداً من حديث حذيفة، قال ابن عبد البر: هو كما قال، وطرقه الحاكم في العلم من مستدركه وقال: قد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء. أهـ.

وقد ناقشت سابقاً هذه الرواية من إخراج أبي داود، والترمذي، وابن ماجة لها، وأما ابن حبان فقد رواها بتلك الأسانيد، وكذلك البيهقي فهما على نفس الروايات السالفة الذكر، فهذا لم أتعرض لهما اكتفاء بما سبق.

وأما الحاكم فإني لما رأيت ما سبق ذكره فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر رأيت أن أناقشها، وإن كان قد تقدم غالبها، ولننظر جميعاً صحتها من عدمها، وأما رواية أحمد فهي في روايات الحاكم، وسأنبه عليها إن شاء الله تعالى.

والآن لنقف مع أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ومع رواياته وعلى النحو التالي:

روايات الحاكم في المستدرک

الرواية الأولى: روى الحاكم في مستدرکه [١٩٦/١] باب العلم برقم [٣٣٢] قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد الدوري ثنا عاصم ثنا ثور بن يزيد خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرياض بن سارية وذكر الحديث وفيه «فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين...» إلخ. الحديث.

وهذه الرواية فيها ثور بن يزيد، وعبد الرحمن بن عمرو السلمي، وقد تقدم الكلام عليهما، والعباس بن محمد الدوري لم يرو له الشيخان، ولا أحدهما وليس هذا على شرطهما كما توهم الحاكم، وادعى، وقد عقب على توهمه رحمه الله بقوله: والذي عندي أنهما - رحمهما الله تعالى - (يعني البخاري ومسلماً) توهما أنه ليس له راو عن خالد بن معدان غير ثور بن يزيد، وقد رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث المخرج حديثه في الصحيحين عن خالد بن معدان. أه كلامه.

ثم روى الحاكم الرواية عن محمد بن إبراهيم وهي:

الرواية الثانية: روى في مستدرکه [١٦٩-١٩٧] برقم [٣٣٣] قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن أيوب ثنا أبو حاتم بن محمد بن إدريس الحنظلي ثنا عبد الله بن يوسف التنسي ثنا الليث عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو عن العرياض بن سارية وذكر الحديث ثم قال: هذا صحيح على شرطهما جميعاً ولا أعرف له علة. أه.

والجواب: أن الرواية بالنعنة فعمل الشيخين لهذا لم يروياه، وهذا إن لزمهما على شرطهما فلا يلزمنا على شرطنا، لأننا لا نروي إلا عن الثقة الثابت العدل، ونرد من لم يكن

كذلك، وإن روى له البخاري ومسلم، لأنهما قد رويًا عن غير الثقات، كروايتهما عن المرجئة، والخوارج، والمبتدعة، وقد صرح بذلك الذهبي في ميزانه، بل قال ابن القطان: إنهما رويًا عن من لم يعرف إسلامه، ناهيك عن عدالته! وقد استكملت ذلك وشرحته في رسالتي (إسلام أبي طالب) ونقلت شرطاً من ذلك في مختصر (علم الحديث) ^(٣٢) ولنرجع إلى مناقشة سند هذه الرواية ففيها من يلي:-

١- عبد الرحمن بن عمرو السلمي: تقدم الكلام عليه.

٢- عبد الله بن يوسف التنسي: لم يرو له مسلم فالحديث ليس على شرطه، ورأيت على رأس من وثقه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فكان يقول عنه: الثقة المقنع.

وتوثيق الجوزجاني له جرح في عدالته، سيما أن الجوزجاني تلميذ لعبد الله بن يوسف! ولأن الجوزجاني لا يوثق إلا من كان على مذهب أهل الشام أعني أن يكون ناصبياً خبيثاً، ثم أكد لي أن الرجل ناصبي قول البخاري: من أثبت الشاميين!! فهذه بحق شنشنة ظاهرة، ومظنة صادقة.

فهؤلاء أعني الشاميين لا ثقة بهم، ولا وثوق بمن وثقهم، لأن الشاميين عامة مذهبهم النصب، وأما أهل الجرح والتعديل فيوثقون النواصب مطلقاً وقد صرح بذلك حافظ القوم ابن حجر العسقلاني، فمنه لا تثق بذلك من بعد أن تبين لك الرشد من الغي.

وقال السيد العلامة المحدث الحسن بن الحسين -رضوان الله عليه- عن التنسي هذا: هو من أكابر الشاميين، وعداوة آل محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- يتوارثونها لا عن كلاله، فهو غير مأمون وقد تكلم فيه ابن عدي في الكامل، واتهمه فيما يرويه عن مالك أو كذبه، وذكر أنه كان مولى لبني أمية وكان عاملاً لهم، ولا يختلف أهل الجرح والتعديل في ذلك، ومن كان هكذا فلا يؤمن على مثل هذا الحديث لتعصبهم، وشدة بغضائهم لآل محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- انتهى مأخوذاً مما أفاده الإمام القاسم بن محمد -عليه السلام- ^(٣٣)

٣- الليث بن سعد: الثقة الثابت لكنه عندهم شيعي مدلس، ولا تجور لرواية عنه قد، وقد حققت القول فيه في رسالتي (إسلام أبي طالب).

٤- يزيد بن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة بن الهاد الليثي وفي ترجمته

(٣٢) ولنا رسالة خاصة في الصحيحين _خ_

(٣٣) تخريج الشافعي [٣٦٣/٤].

في تهذيب التهذيب [٣٤٢/١١-٣٤٣] في ترجمته برقم [٦٥٥] عن ابن حبان ربما أخطأ، وقال مالك: الرجل ليس هناك يعني يزيد بن عبد الله، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي لأن مالكا لم يرضه.

وفي الميزان [٤٣٠/٤] برقم [٩٧١٩]: قال أبو حاتم: ليس بالقوي، ثم روى حديثه الذي تركه مالك بسببه في المعاطاة، ونقل عن ابن عدي أنه لم يسبق في ترجمته هذا الحديث. أهـ.

٥- **محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي**: وفي ترجمته من تهذيب التهذيب [٦٤٥-٦٤٧] عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: في حديثه شيء يروي أحاديث مناكير، أو منكراً. نعم واتهم بعدم السماع وبالإرسال في أحاديثه.

وفي تاريخ الإسلام في حوادث سنة [١٠٠-١٢٠هـ] برقم [٥٤٤] ترجم له ولم يذكر جرحاً ولا تعديلاً، وفي الكاشف [١٤/٣] قال قال أحمد: روى مناكير، وفي الميزان [٤٤٥/٣] قال: قال أحمد بن حنبل: في حديثه شيء يروي المناكير، أو قال: أحاديث منكراً، قال الذهبي: وثقه الناس، واحتج به الشيخان أهـ.

أقول: لا تعارض رواية الشيخين عنه مناكيره، بل ولا تذهب الضعف عنه، لكن من لم يجد دليلاً يتمسك به يأتي بالشبه، وفي قوله (وثقه الناس) لا أدري من عنى بذلك، فإن كان أهل الجرح والتعديل فغير صحيح، كيف وقد طعن فيه مالك، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم؟! وإن كان الذهبي يريد بالناس الإجماع: فأنى لك هذا؟! والذهبي في ميزان الاعتدال لم يذكر فيه إلا من تكلم فيه، وأيضاً فمالك، وأحمد، وأبو حاتم من الناس، وإن كان المراد بالناس البعض فالجرح مقدم وأولى من المعدل وإن كثر المعدلون، لكن مع بيان السبب، وهنا قد بينوا حديث المعاطاة ونحو ذلك، واعلم أيها القارئ أنهم يدفعون بهذه الكلمة في محلات عديدة من توثيقهم للرجال ليغطوا بذلك ما قيل فيه، وأنت إن اطلعت على ترجمتهم لعمر بن سعد بن أبي وقاص وقول العجلي فيه: تابعي ثقة، وثقه الناس!! فستظن أن الرجل ثقة ليهوتوا بها من أنه شارك بنفسه في قتل الحسين بن علي- عليه السلام- وأنه الأمير على الجيش من قبل عبيد الله بن زياد، فلما قالوا: وثقه الناس! قالوا معقبين على هذا التوثيق: وشارك في قتل الحسين بن علي! ولا يضره ذلك!! لم هذا الصنيع؟ قتل ابن بنت الرسول، وسبطه وسيد شباب أهل الجنة ولا يضره ذلك!!

فصنيعهم هذا لأنه ثقة وثقه الناس، فمنه يعلم قطعاً أن هذه الكلمة وأمثالها لا يوثق بها، ولا يثق بهم مؤمن عارف بالله تعالى ثم بجرحهم، هذا وتساهلهم بمثل هذا الكلام ولا حول ولا

قوة إلا بالله.

والحق أنه لا معارضة هنا بهذه الدعوى التي ادعاها الذهبي، سيما وقد ثبتت له مناكير، وإن كنت أعد هذه الرواية من مناكيره، والله أعلم: ويؤيد ذلك ويؤكد له ما كان هذا من مناكيره لم يخرج صاحبها الصحيح منه شيء فتصحيح الحاكم لمثل هذه الرواية الساقطة تساهل منه.

الرواية الثالثة: روى الحاكم في مستدركه [١٩٧/١] برقم [٣٣٤] رواية أخرى من طريق ضمرة بن حبيب عن خالد بن معدان فقال: حدثني أبو الحسن أحمد بن محمد العنبري ثنا عثمان بن سعيد الدارمي وأخبرنا محمد بن المؤمل ثنا الفضل بن محمد قال ثنا أبو صالح عن معاوية بن صالح وأخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرحمن يعني ابن مهدي عن معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي أنه سمع العرابض وذكر الحديث. أهـ.

وهذه الرواية هي رواية أحمد في مسنده، والدارمي في سننه والآن بمناقشة هذه الرواية سنكون قد ناقشنا رواياتهم جميعاً، وفي هذه الرواية من يلي:-

١- عثمان بن سعيد الدارمي: رمي بالتشبيه والمعضلات، وأكد ذلك الشيخ الهرري، ونقل في كتابه المقالات السننية في عدة مواضع من هذا الكتاب من كلامه الكثير في التشبيه لله تعالى، وأيضاً في سننه الأحاديث الكثيرة الدالة على ذلك.

٢- الفضل بن محمد الشعراني: وقد تقدم الكلام عليه.

٣- أبو صالح: كاتب الليث، وهو عبد الله بن صالح بن محمد الجهني، ففي تهذيب التهذيب [٢٥٧/٥-٢٦٠] قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي فقال: كان أول أمره متمسكاً، ثم فسد بآخره، وليس هو بشيء، قال: وسمعت أبي ذكره يوماً فذمه، وكرهه، وقال صالح بن محمد: كان ابن معين يوثقه وعندني أنه كان يكذب في الحديث، وقال ابن المديني: ضربت على حديثه وما أروي عنه شيئاً.

وقال أحمد بن صالح: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وذكر الذهبي من موضوعاته «إن الله اختار أصحابي على جميع العالمين».

وعن ابن عدي: أنه يقع في حديثه في أسانيده، ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقال ابن يونس: روى عن الليث مناكير، ولم يكن أحمد بن شعيب (هو النسائي) يرضاه، وقال الحاكم

أبو أحمد: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، إلى قوله: إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جارٍ له يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح... إلخ) كلامهم فيه.

وقال عنه الألباني: كيف يكون ابن صالح لا بأس به وحديثه حسناً مع كثرة غلظه، وبالغ غفلته، والحق أدخلت الأحاديث المفتعلة في كتبه، فيحدث بها وهو لا يدري^(٣٤).

٤- معاوية بن صالح الحضرمي: لم يرو له البخاري، فالحديث ليس على شرطه، وقد تقدم الكلام عليه نقلاً من تهذيب التهذيب.

وهنا أضيف ما في الميزان [٣٥/٤] قال: وكان يتعنت ولا يرضاه، وقال أبو حاتم لا يحتج به وكذا لم يخرج له البخاري، ولينه ابن معين، كان ابن مهدي إذا حدث بحديث معاوية بن صالح زجره يحيى بن سعيد، وهو ممن احتج به مسلم دون البخاري وترى الحاكم يروي في مستدركه أحاديث ويقول: هذا على شرط البخاري في ذلك، ويكرره. أهـ.

أقول: وهذا مما ادعى الحاكم فيه أنه على شرط البخاري ومسلم وليس كذلك، لكن الذي يزيدك عجباً أن الذهبي في التلخيص على المستدرک وافق الحاكم على هذا الخبر ولم يعترضه كما نبه عليه في ميزانه، لأن الحديث مروج لمذهب الشاميين ولا يخفاك أن الذهبي من رؤوسهم إن لم يكن رأسهم نعم لقد تقدم الكلام على معاوية بن صالح كما ذكرنا بما فيه كفاية.

٥- ضمرة بن حبيب: روى له الأربعة، ولم يرو له البخاري ولا مسلم فهذا مناقض لكلام الحاكم أنه على شرطهما، لهذا السبب ذكرت ضمرة لا للجرح فيه.

٦- عبد الرحمن بن عمرو السلمي: قد تقدم الكلام عليه.

الرواية الرابعة: روى الحاكم في مستدركه [١٩٧/١] برقم [٣٣٥] قد حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدى ثنا موسى ابن أيوب النصيبي وصفوان ابن صالح الدمشقي قال ثنا الوليد بن مسلم ثنا ثور بن يزيد حدثني خالد بن معدان حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر الكلاعي قال أتينا العرباض بن سارية وذكر الحديث. أهـ.

وفي سندها الوليد بن مسلم، وثور بن يزيد، وعبد الرحمن بن عمرو وحجر بن حجر

(٣٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة [٣٠٠/٤].

الكلاعي، وقد تقدم الكلام عليهم، جميعاً وأيضاً فصفوان بن صالح الدمشقي لم يرو له البخاري ولا مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان منتحلاً مذهب أهل الرأي، وعده ابن عدي ممن يسوي الحديث يعني يدلّس تدليس التسوية، وهذا في تهذيب التهذيب [٤٢٢/٤] في ترجمته.

ومنه فالرواية غير صحيحة.

الرواية الخامسة: روى الحاكم في المستدرک [١٩٨/١] برقم [٣٣٦] قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عيسى بن زيد التنسي ثنا عمرو بن أبي سلمة التنسي أنبأنا عبد الله بن العلاء زيد (هكذا) عن يحيى بن أبي المطاع قال سمعت العرباض بن سارية وذكر الحديث. أهـ.

تقدم الكلام على عبد الله بن العلاء بن زبر، وهو الصحيح، وليس ابن زيد كما في المستدرک ويحيى بن أبي المطاع تقدم الكلام عليه أيضاً وبقي من يلي:-

١- أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي التنسي المصري: ففي تهذيب التهذيب [٦٦/١] قال ابن عدي: له مناكير، وقال الدار قطني: ليس بالقوي وكذبه ابن طاهر، وذكره ابن حبان في الضعفاء، أهـ.

٢- عمرو بن أبي سلمة التنسي أبو حفص الدمشقي: في تهذيب التهذيب [٤٤-٤٣/٨] قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ضعيف وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال العقيلي: حديثه، وهم وقال الساجي: ضعيف، وقال أحمد: روى عن زهير أحاديث بواطل كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله فغلط فنقلها عن زهير. أهـ.

وفي الميزان [٢٦٢/٣] قال أبو حاتم: لا يحتج به وقال الساجي: ضعيف، وضعفه أيضاً يحيى بن معين، وقال العقيلي: في حديثه وهم. أهـ.

فبما قدمناه يتبين بطلان الروايات كلها، ويسقط قول الحاكم حيث قال معقّباً على الروايات السالفة الذكر ما لفظه: وقد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدى إليه اجتهادي وكتب فيه) أهـ.

أقول: لم يوفق الحاكم عليه رحمة الله إلى صواب، لكنه كما قال اجتهاد منه فمجموع أسانيدھا وإن طولھا تدور حول طريقتين فقط وهي التي ذكرت في السنن، هذا للمتأمل بعين البصيرة، وكذا أسانيدھا لا توافق الصحة لمن عرف الجرح والتعديل.

وأما أنا فأتمنى أن تكون صحيحة، لأنني باحث عن ذلك، ولقد نقل الحاكم عن شعبة قوله:
لأن يصح لي مثل هذا عن الرسول- صلى الله عليه وآله وسلم- كان أحب إليّ من والدي
وولدي والناس أجمعين أهـ.

فنحن نقول مثل شعبة إنشاء الله في هذا القول، لكنك أيها الحاكم عقبته قائلاً على كلمة
شعبة: وقد صح هذا الحديث والحمد لله وصلى الله على محمد وآله أجمعين، أهـ^(٣٥).

وأقول: ما صح الحديث لا على شرطنا، ولا على شرط البخاري ومسلم، فقد سقطت
بحمد الله، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، فهذا من الحاكم تساهل ظاهر، واجتهاد لم
يوافق الاستقصاء في القواعد، ولم يوفق في التصحيح، نسأل الله الثبات على دينه، وأن يرينا
الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه. آمين.

وبذلك انتهت أسانيد هذه الأحاديث، وأفادت تلك الأسانيد بطلان المتن فظهر أنها شامية
أموية، ليست من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل أنها من أحاديث الدول
السياسية وحكايات الفكر الخليفة الأموية.

وما أحسن ما قال بعض علمائنا -رحمهم الله-: حديث «اقتدوا» ضعفه الذهبي، وحديث
«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» رواه أبو داود وضعفه ابن القطان^(٣٦).

مع القاضي الشوكاني

نعم ولكنك تجد من أمثال القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني يدعي صحة هذه
الأحاديث اعتماداً على دعوى الصحة من قبل من لا خير له بالتصحيح، أو ممن يتساهل في
التصحيح، ونحو ذلك.

كيف والقاضي الشوكاني يعد من المعترفين في علم الرجال أعني الجرح والتعديل!!
فتراه في كتابه (القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد) وفي صفحاته الأولى يصحح الحديث
مقلداً كما ذكرت، فهذا مما يزيدك عجباً وأعظم منه أن الكتاب فيه ذم التقليد، وعمدة الشيخ
الشوكاني في التصحيح للخبر هو التقليد فهو يقول في [ص ٨] من القول المفيد: واحتجوا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وهو

(٣٥) وقد اتفق على أن الحاكم كان متساهلاً في التصحيح! فقد قال ابن الصلاح في مقدمته عنه: متساهل، وبالغ بعضهم في كل حديث
صححه على شرط الصحيحين، فهو غير صحيح، واعترف ابن حجر بأنه وقع من الحاكم التساهل، ولذلك لزم تتبع الحاكم في
تصحيحه لا متابعتة، وانظر (التقييد والإيضاح) [ص: ٣٤] والباعث الحثيث [ص ٣٩] وتوضيح الأفكار [١/٦٤-٦٦].

(٣٦) شرح الغاية [١/٥٤١].

حديث صحيح أهـ.

ثم أجاب معترفاً بصحة الحديث، وأنا مأمورون باتباع الخلفاء الذي هو امتثال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل البيت علو هذا الكلام غير صحيح، ولا نحن مأمورون باتباع أحد يا شيخ (٣٧)!!! إذ لو كنا كذلك فلم قلت لنا الأمر من الاتباع هو للكتاب الواحد، المنزل على الرسول الواحد فلا اتباع إلا لكتاب الله ولسنة نبي الله؟ كلام عظيم وحق لو التزمته، وأضفت إليه كلمة والصحيح من السنة لكان الأفضل تعبيراً، والأقوم تمسكاً ودليلاً، ولعل ذلك مرادك والله أعلم.

ومما زاد إعجابي قولك في الكتاب السابق (القول المفيد [ص ٣٠]: ويدل على ذلك من السنة حديث العرابض بن سارية، وهو ثابت في السنن، ورجاله رجال الصحيح) أهـ. المراد منه عبارات مرصوفة لا تصلح إلا رايات براقعة لتغطي بها ما تخفي أسانيدنا من بطلان متونها، فهل ذكره في السنن يدل على صحته؟! فهذه هفوة ظاهرة.

أنسيت يا شيخ كتابك المسمى بالفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية وكم وضعت فيه من أحاديث هي في السنن ثابتة مزبورة؟! فالثبوت في الكتب ليس بحجة، الحجة في ثبوت الصحة.

وأما قول القاضي (رجاله رجال الصحيح) فتساهل منه ينقضه أن غالبهم لم يرو لهم في الصحيح -أي في البخاري ومسلم- كما يقال.

فهذا ثور بن يزيد الكلاعي لم يرو له مسلم، وحجر بن حجر روى له أبو داود فقط، وبقية بن الوليد فلم يرو له البخاري في صحيحه، إنما روى له في تاريخه، وهذا إسماعيل بن بشر روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجة فقط، وعبد الرحمن بن عمرو السلمي روى له أبو داود والترمذي، وابن ماجة فقط، وغيرهم، وقد بينت حينما ناقشت رواية الحاكم في مستدركه أن رجالها غير رجال الصحيح.

فأين هم من رجال الصحيح يا قاضي القضاة؟!!

ولو كانوا من رجال الصحيح فهل هو توثيق لهم؟ كلا وقد نبهت بما فيه الكفاية حول هذا الموضوع سابقاً وللناظر أن ينظر فيما نقلناه في تراجعهم وما قيل فيهم، ويحكم على صحة الرواية عنهم، أو يرى تركها وعدم قبولها تعصباً وعناداً!! فالحكم الدليل والبرهان، لا بزعم

(٣٧) لأن دعوة القاضي الشوكاني هو أن نتبع من أمرنا كتاب الله بإتباعه أو ما صح من سنة رسول الله، وهذا فلا ريب فقد ثبت اتباع أهل البيت عليهم السلام بكتاب الله وصح بسنة رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله -وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام

فلان، وذكر فلان ونحو ذلك.

وادعى القاضي الشوكاني – الخبير بعلم الجرح والتعديل- تصحيح ابن حبان^(٣٨) وما أدري أهو يعتمد هذا التصحيح أم لا؟.

لعله لا يعتمد كتاب ابن حبان دع عنك تصحيحه، لأنه لا يعتمد سوى رواية الأمهات الست، وأما بقية السنن والمسانيد فلا يعتمدها كما ذكر ذلك في كتابه أدب الطلب [ص ٥٠] حيث قال في كلامه عن الأمهات الست ما لفظه: لأن السنة الواردة عن رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم- هي ما في تلك المصنفات، ولا سنة غير ما فيها أهد.

قال والدي العلامة الحسن بن القاسم السراجي-رحمة الله عليه- معقباً على هذا الكلام : هنا أفرط المصنف- رحمه الله – فإن الأمهات الست لم تكن جميع ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.... إلخ

فإذن قاضي القضاة لا يقبل كتاب ابن حبان، وليس عنده بشيء لا روايته ولا تصحيحه، وصرح ابن الصلاح في مقدمته بأن ابن حبان متساهل في تصحيحه، وأكد ذلك زين الدين العراقي في التقييد والإيضاح، وكيف يجزم الشوكاني بأنه لم يرد عن الرسول إلا ما في الأمهات الست؟! وهو قد نقل عن غيرها حججاً مزبورة قبل ذلك فأنى له هذا الجزم؟!.

ومتى جعل الدليل نصب عينيه حتى حصر السنة النبوية في الأمهات الست؟ وكيف تروون عن البخاري أنه كان يحفظ مائة ألف حديث صحيحه وكذا مسلم ولم يدونا إلا القليل في مؤلفاتهما، مع أن القاضي اعترف في الكتاب نفسه وبعد عدة صفحات أن السنة ما في الأمهات الست، وما تابعها أي ما جاء بعدها، فلماذا وقع هذا التناقض في لحظات قليلة؟!.

لأن الغضب الذي كان يحمله القاضي الشوكاني في مؤلفاته كان يغلب عليه حتى يخرج عن الحق ويميل به عن الصواب، ويلجئه إلى التناقض حتى ربما قد صار له عادة، وحصره للسنن في الأمهات الست قبل أن تتدارك نفسك يوقعك في قول الإمام الشافعي رحمه الله من ادعى أنه قد حصر السنة أو حواها فهو فاسق.

وهذا القول هو قول أهل العلم، لأنك قد عرفت الأمهات الست، وليس السنة سوى ما فيها، إذن فسينطبق عليك هذا القول، وليس كذلك، إنما تركك بالعمل بوصايا السنة النبوية في تجنب الغضب يوهم دخولك في هذا الباب، فشد الغضب يسرع بالقلم، ويوقع الإنسان فيما لا يحمد عقباه، ويدخلك في اساءة أدب مع السنة الشريفة، ومع علماء الإسلام، ولو امتثل أو أمر السنة

(٣٨) وحكموا على تصحيح ابن حبان بالتساهل كالحاكم، أو مقاربه له، انظر التقييد والإيضاح [٣٤] وتوضيح الأفكار [ص ٦٤].

ووصاياها لكان في سعة من هذا، ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تغضب» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب». ولأن الشيخ الشوكاني لم يعد كتب آل محمد عليهم^(٣٩) السلام من كتب السنة، لأنه لو فعل ذلك لأسقط عليه ما أبرمه، وكان له لو امتثل طريقهم أن يكون منصفاً غير متحامل على أحد أبداً، ولو أورد حديث التمسك بالكتاب والعترة النبوية لكان أفضل من أن يبرق بهذه الأحاديث الغير صحيحة.

فمنه ينحل بحمد الله قول القاضي ودعواه التصحيح بل ينتهي ويذوب، وأصبح الحق ما عليه عترة سيد الأنام صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

رجوع القاضي عن التصحيح

لما كان القاضي الشوكاني يرد على المقدمة وهذا الخبر يناقض ما يريد من المقصد، ويؤيد المقلد، سارع إلى التراجع في كتابه (قطر الولي) [ص ١٥٢-١٥٣] قائلاً: فإن المراد به الاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم وفي عبادتهم، وهم لا يوقعونه إلا على الوجه الذي أخذوه من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى قوله: فهذا هو المراد بالحديث، على ما فيه من المقال، فإن في إسناده مولى الربيعي، وهو مجهول والمفضل الضبي وليس بحجة!! ثم قال: وليس لهم سنة تخالف ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. أهـ [تأويل

الخبر]

وقد تأول بعض علمائنا الخبر إن صح بأن المراد الخلفاء شرعاً وهم علي وآله ثم قال: لكننا نقول يا هذا إن قبلت التأويل منا انقطع النزاع، وإن أبيت قدمنا بحديثك هذا إلى وادي السباع يرعى مع الحمير، ونتبعه بحديث عبد الملك بن عمير^(٤٠).

قلت: لا بد من النظر في (المتن) ففيه (سنتي وسنة الخلفاء). فهل هناك سنة غير سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟! كما يفيد متن هذه الرواية؟!... إلخ هذه التساؤلات الكثيرة وقد قدمنا شيئاً من ذلك، ولكن قد قال بعضهم: بأن المراد بسنة الخلفاء الراشدين طريقته الموافقة لطريقته وسنته صلى الله عليه وآله وسلم^(٤١)، فهذا تأويل يقال عليه: كان يكفي قوله (وسنتي) وهي طريق رسول الله، والجميع مطالبون بالعمل بها الخلفاء وغير

(1) لم يذكر الشيخ الشوكاني كتب أهل البيت ولا كتاباً واحداً من كتب السنة أو من الكتب التي ذكرها للطلاب والراغبين في الرجوع إليها والله المستعان، وقد نبّه والدي العلامة الحسن بن القاسم - رضوان الله عليه - على ذلك..

(٤٠) مجمع الفوائد [٤٠٢]

٤١- قد ذكر ذلك علماء كثرة قديماً وحديثاً في كتب أصول الفقه، وفي كتب الفقه وغيرها.

الخلفاء بل كل مسلم ومسلمة فلا حاجة لذكر (سنة الخلفاء) لأن الخلفاء إن اتبعوا سنة رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم- وصاروا على طريقته لم يكن لهم سنة ولا طريقة أليس كذلك؟! وإن خالفوا سنة رسول الله كانوا أصحاب بدعة لا سنة!!

فإذاً ليس لهم سنة ولا طريقة جديدة بل يأخذون عن رسول الله أقوالهم وأفعالهم وعباداتهم فلا حاجة لذكر سنة تضاف إليهم ، وبهذا يتبين لك نكارة (متن) هذه الرواية ، وقد حمل هذا الخبر على أن المراد هو اتباع الخلفاء الراشدين المهديين القائمين بالحق المتعبدون لطريقة رسول الله والتمسكين بكتاب الله وعترة نبيه ، والسمع لهم والطاعة ، فإن لم تتوفر فيهم الشروط المذكورة لا سمع ولا طاعة ، وقد قيل : إن المراد بذلك علي – عليه السلام- وأولاده الأئمة المهديون – سلام الله عليهم-

فإن قيل: إن بعضهم قد ذكر غير ما ذكرت ؟

قلت :ذكرت من ذكرت لورود أدلة أخرى صحيحة كحديث الثقلين والسفينة والنجوم والأمان وأمثال ذلك ، ومن زعم أنه غيرهم ، فهو خبر مجمل تبين معناه بأخبار أخرى صحيحة ، وهذا كله على فرض الصحة وإلا ففيه مقال في سنده ونكارة في متنه ، فخذ ما صحَّ من الأحاديث تفز بالنجاة ..

حديث التمسك بلفظ (كتاب الله وعترتي)

وما بعد ضعف تلك الروايات إلا أن نذكر رواية حديث «كتاب الله وعترتي» بديلاً عن الموضوعات من الروايات، والضعيفة، وإليها:

قال- صلوات الله عليه وآله وسلامه- «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض».

قال السيد العلامة الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي – أيده الله – في الكلام على تخريج هذا الحديث بجميع ألفاظه في كتابه لوامع الأنوار [٨٣/١] وما بعدها ما لفظه: وقد أخرج أخبار الثقلين، والتمسك أعلام الأئمة وحفاظ الأمة فمن أئمة آل محمد صلوات الله عليهم الإمام الأعظم زيد بن علي والإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم، وحفيده إمام اليمن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، والإمام الرضا علي بن موسى الكاظم والإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي، والإمام المؤيد بالله، والإمام أبو طالب، والسيد

الإمام أبو العباس، والإمام الموفق بالله، وولده الإمام المرشد بالله والإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، والسيد الإمام أبو عبد الله العلوي صاحب الجامع الكافي، والإمام المنصور بالله الحسن بن بدر الدين، وأخوه الناصر للحق حافظ العترة الحسين بن محمد، والإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى، والإمام الهادي لدين الله عز الدين بن الحسن، والإمام المنصور بالله القاسم بن محمد، وولده إمام التحقيق الحسين بن القاسم، وغيرهم من سلفهم وخلفهم.

ومن أوليائهم إمام الشيعة الأعلام قاضي إمام اليمن الهادي إلى الحق محمد بن سليمان - رضي الله عنه - رواه بإسناده عن أبي سعيد من ست طرق، وعن زيد بن أرقم من ثلاث طرق، وعن حذيفة، وصاحب المحيط بالإمامة الشيخ العالم الحافظ أبو الحسن علي بن الحسين، والحاكم الجشمي، والحاكم الحسكاني، والحافظ أبو العباس ابن عقدة، وأبو علي الصفار، وصاحب شمس الأخبار - رضي الله عنهم - وعلى الجملة كل من ألف من آل محمد (ع) وأتباعهم - رضي الله عنهم - في هذا الشأن يرويه ويحتج به على مرور الأزمان.

ومن العامة: أحمد بن حنبل في مسنده، وولده عبد الله، وابن أبي شيبه والخطيب وابن المغازلي، والكنجي الشافعيان، والسمهودي الشافعي، والمفسر الثعلبي، ومسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه رواه في خطبة الغدير من طرق ولم يستكملها، بل ذكر خبر الثقلين، وطوى البقية، والنسائي، وأبو داود والترمذي، وأبو يعلى، والطبراني في الثلاثة، الكبير والصغير والأوسط، والضياء في المختارة، وأبو نعيم في الحلية، وعبد بن حميد، وأبو موسى المدني في الصحابة، وأبو الفتوح العجلي في الموجز، وإسحاق بن راهويه، والدولابي في الذرية الطاهرة والبيزار، والزرندي الشافعي، وابن البطريق في العمدة، والجعابي الطالبين من حديث عبد الله بن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي عن آبائه عن علي (ع) وغيرهم .

ورفعت رواياته إلى الجم الغفير، والعدد الكثير، من أصحاب الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) وأبي نذر، وأبي سعيد الخدري، وأبي رافع مولى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وأم هانئ، وأم سلمة، وجابر، وحذيفة بن أسيد الغفاري، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وضمرة الأسلمي، وخزيمة بن ثابت، وسهل بن سعد الساعدي، وعدي بن حاتم، وعقبة بن عامر، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي شريح الخزاعي، وأبي قدامة الأنصاري، وأبي ليلي، وأبي الهيثم بن التيهان، وغيرهم؛ هكذا سرد أسماءهم الحسين بن القاسم (ع) ومن تبعه.

وزاد في نثر الدر المكنون جماعة نذكرهم؛ وإن تكرر ذكر بعض المخرجين، لأجل من لم يسبق من الراويين وهم أحمد بن حنبل وابن ماجه عن البراء، والطبراني في الكبير عن جرير، وأبو نعيم عن جندع، والبخاري في التاريخ، والطبراني وابن قانع عن حبشي بن جنادة، وابن أبي شيبه، وابن عاصم، والضياء عن سعد بن أبي وقاص، والشيرازي في الألقاب عن عمر،

والطبراني في الكبير عن مالك بن الحويرث، وابن عقدة في الموالاتة عن حبيب بن بدر بن ورقا
وقيس بن ثابت وزيد بن شراحيل الأنصاري، والخطيب عن أنس بن مالك، والحاكم وابن
عساكر عن طلحة، والطبراني في الكبير عن عمرو بن مرة، وأحمد والنسائي وابن حبان
والحاكم والضياء عن بريدة، والنسائي عن عمر بن ذر، وعبدالله بن أحمد عن جماعة منهم ابن
عباس، وابن أبي شيبة عن أبي هريرة واثنى عشر رجلاً من الصحابة.

قلت: ورواه البخاري في التاريخ الكبير [٩٦/٣] ومسلم في صحيحه برقم [٢٤٠٨]
والترمذي في سننه برقم [٣٧٨٦] في باب مناقب أهل بيت النبي، ورواه ابن كثير في
تفسيره [٤٨٥/٣]، [١١٣/٤] والألوسي في تفسيره - سورة آل عمران - آية [١٠٣] وقال: وورد
بمعنى ذلك أخبار كثيرة. والمعجم الكبير للطبراني وإحياء الميت للسيوطي بهامش الاتحاف،
والدر المنثور للسيوطي [٣٤٩/٧] والصواعق المحرقة لابن حجر
الهيتمي [١٥٠، ٩١، ٩٠، ٨٧، ٧٥] والمعجم الصغير للطبراني [١٣٥/١] وأسد الغابة في معرفة
الصحابة لابن الأثير [١٢/٢] وأحمد في المسند [٣٦٦/٤]، وتاريخ ابن عساكر، وذخائر
العقبى للطبراني [١٦] والبعث في مصابيح السنة [٢٠٥/٢، ٢٠٦] وجامع الأصول لابن الأثير
[١٨٧/١] والمناقب للمغازلي الشافعي [ص ٢٣٤] ومجمع الزوائد [١٦٥/٩] وفي خصائص
أمير المؤمنين للنسائي [٢١] والدارمي في سننه [٤٣٢/٤] كتاب فضائل القرآن والبيهقي في
السنن الكبرى برقم [٢٠٣٣٥] وغيرها فقد زخرت كتب الأمة بهذا الحديث رواية ودراية (٤٢).

قلت: وللحديث طرق كثيرة جداً وخرجه أمم من الناس من العترة النبوية والشيعية،
والحفاظ والمحدثين، والمفسرين، وفي سائر كتب العامة، بل لا ينكره أحد من المسلمين.

وممن رواه من الصحابة: أمير المؤمنين علي - عليه السلام - وزيد بن أرقم، وأبو
سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله، وجبير بن مطعم، وحذيفة بن أسيد، وخزيمة بن ثابت،
وزيد بن ثابت، وسهل بن سعد، وضمرة الأسلمي، وعامر بن ليلي الغفاري، وعبدالرحمن
بن عوف، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر وعبدالله بن حنطب وعدي بن حاتم، وفقير
بن عامر، وأبوذر، وأبو رافع، وأبو شريح الخزاعي، وابن امرأة زيد بن أرقم، وأم
هانئ، وكثير غيرهم.

وهكذا فليكن الحديث الذي يعتمد على صحته، ويصار على نهجه، لأنه الذي يدل على
فرقة النجاة في اتباع السفينة، وقد أوردنا أحاديث التمسك، والسفينة، والنجاة، والأمان

(٤٢) وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير، وذكر أن أحمد رواه في المسند والطبراني عن زيد بن ثابت ثم قال صحيح قال المناوي
في فيض القدير [١٥/٣]: قال الهيتمي رجاله موقوفون ورواه أبو يعلى بسند لا بأس به، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر إلى قوله: قال
السمهودي وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة

(٤٣) وقد خرجته بأوسع مما هنا في تحقيقنا لمجموع الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام فراجع وانظر جاهر العقدين [٢٣١-٢٤٢]

وتصحيحها في كتابنا (إرشاد المقتدي إلى المنهج السوي) (٤٤) وبهذا يعلم أن أهل البيت- عليهم السلام- هم الثقل الثاني بعد القرآن، وأما السنة فهم حملتها، وهي الدليل الثاني من الأدلة الشرعية وليس ينكرها إلا كافر، ولكن النبي- صلى الله عليه وآله وسلم- بيّن حملة القرآن والسنة بأهل البيت ويؤكد مصداق ما قلناه رواية الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) في المسند الشريف والإمام أبي طالب في الأمالي وفيه «كتاب الله وسنتي وعترتي أهل بيتي» مما يدل على أن السنة مع العترة النبوية لا مع غيرهم فتفتن لهذا الجمع الذي يبتعد عنه من أعمى الشقاء بصره.

قال المولى العلامة مجد الدين المؤيدي - أيده الله - في لوامع الأنوار [٦٧٢-٦٧١/٢]:
ومن أعجب الزيغ والخذلان، وأغرب الضلال والبطلان زعم بعض أهل النصب والرين المعارضة لأخبار الثقلين المعلومة عند الفريقين بحديث أحادي مما رووه عن أبي هريرة وغيره، جعل فيه السنة مكان العترة، ولم يروه أحد من أهل صحاحهم، ونقول: على فرض ثبوته لا معارضة ولا منافاة، ولا سبيل إلى التفرقة بين حجج الله، فكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم مؤداهما واحد، وبعضهما على بعض شاهد، والأمر بلزوم أحدهما أمر بلزوم الآخر، والدلالة على التمسك بالسنة النبوية لا يوجب اطراح فرض التمسك بالعترة المحمدية، بل يوجب التمسك بهم، إذ هو نص السنة المعلومة المجمع عليها بين البرية (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) وقد ورد في رواية آل محمد - صلوات الله عليهم- جمع الكتاب، والسنة، والعترة، وهو من آخر ما عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في مرضه ولفظه: «يا أيها الناس إنني خلفت فيكم كتاب الله وسنتي وعترتي، فالمضيع لكتاب الله كالمضيع لسنتي، والمضيع لسنتي كالمضيع لعترتي، أما إن ذلك لن يفترق حتى ألقاه على الحوض» رواه الإمام الناطق بالحق أبو طالب بسنده إلى الإمام الأعظم زيد بن علي بسند أبائه - صلوات الله وسلامه عليهم - وقد سبق في سند المجموع الشريف، وفي إتيانه - صلى الله عليه وآله وسلم - بعكس التشبيه ما لا يخفى من المبالغة البليغة والتنبيه، فيا سبحان الله!! كيف يعدل المدعون للسنة إلى المعارضة بحديث أحادي لا معارضة فيه؟! ولم يروه أحد من أهل معتمداتهم الستة! وإنما رواه مالك بلاغاً، ولا حجة عندهم في مرسل، وأورده الحاكم؟! انتهى المراد منه.

قال السيد العلامة بدر الدين الحوثي في تحرير الأفكار [ص: ١٥٢] ولما كانت السنة

٤٤ وخرّجها والدي العلامة الحجة الحسن بن القاسم- رضوان الله عليه- في كتابه (القول السديد الأفضل) تحت الطبع بتحقيقنا

المطهرة يخفى بعضها لأسباب سياسية، تعدوا إلى اختلاق أحاديث مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنمان أحاديث حتى يصعب التمييز بين الصحيح وغيره إلا لأعلام الحق لم تقترن السنة بالكتاب في هذا الحديث (أي حديث الثقلين) إلى أن قال: فلما قرن بالكتاب عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته ليكونوا علماء منيراً لطالب الحق عند ظلمات الفتن، دل ذلك على أنهم الحق لا يفارقونه، إلى قوله: وهم مع السنة التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. أهـ.

وبذلك تبين الحق واتضح الحديث الصحيح من عدمه، والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلوات الله وسلامه عليه وآله دوام الليل والنهار، والعشي والإبكار.

تواتر حديث الثقلين

قد قدمنا بعض مخرجي حديث الثقلين وأنهما خليفنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللذين تركهما حجة على الناس وأماناً لهما من الاختلاف هما «كتاب الله وعترة أهل بيته» وله تخريج طويل واسع لكن ذكرنا ما فيه غنية، ويكفي أن هذا الحديث متواتر فقد رواه جمع كبير من الصحابة - رضوان الله عنهم - ومنهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأبو ذر وجابر وأبو سعيد الخدري وحذيفة وأم سلمة وزيد بن أرقم وزيد بن ثابت وخزيمة بن ثابت وسهل بن سعد وأبو أيوب الأنصاري وأبو رافع وعدي بن حاتم وأبو الهيثم بن التيهان وأم هانئ وضميرة الأسلمي وأنس بن مالك وأبو هريرة و ابن عباس وغيرهم.

وقد نقل أن الحديث متواتر أئمة أهل البيت (ع) وشيعتهم - رضي الله عنهم - وغيرهم^(٤٥). وقال المنصور بالله عبدالله بن حمزة - عليه السلام - : ظهر بين الأمة ظهوراً عاماً بحيث لم ينكره احد وقال : وهذا الخبر مما أطبقت الأمة على نقله واعترفت بصحته^(٤٦) وقال العلامة الطبري : وهذا الخبر مما ظهر بين الأمة وتلقته بالقبول ورواه أصحاب الصحاح فجرى مجرى الأخبار المتعلقة بأمور الدين المهمة كالصلاة والصوم والزكاة والحج .

وقال في الدرر المضيئة بعد تخريجه عن اثني عشر صحابياً : وهذا الخبر متواتر عند

(٤٥) انظر شرح الغاية [٥٢٦/١] ، [٥٣٧-٥٣١/١].

٤٦- ذكر ذلك في شرح الرسالة الناصحة وذكر في كتابه الشافي أنه متواتر في مواضع كثيرة .

كثير لفظاً ومعنى وقيل بل متواتر معنى .

وقال الإمام القاسم بن محمد في مجموعه : وهذا الحديث متواتر

وقال : ورد عن نيف وعشرين صحابياً فيما رواه العامة

وقال أيضاً: صح من الأخبار المشهورة والمتواترة

وقال في الأساس : بل هو متواتر، ومثله ذكر في الأصباح على المصباح ، وفي الإيضاح شرح المصباح .

وفي سبيل الرشاد قال : وهذا الخبر متواتر برواية المخالف والموافق ونقل تواتره السيد الهادي بن ابراهيم الوزير، والسيد صارم الدين الوزير.

وقال الإمام محمد بن القاسم – عليه السلام- : وهذا الخبر متواتر ومجمع على صحته .

وقال العلامة العجري في الأنظار السديدة : وهو متواتر عند من بحث.

وقال العلامة علي بن عبد الله – رحمه الله – في بلوغ الأرب (ص ٥٣) عن حديث التمسك والغدير : وصح تواتره متناً وسنداً عند جميع الأمة^(٤٧).

وقال الإمام مجد الدين – عليه السلام- : وهو بهذا اللفظ ومافي معناه متواتر^(٤٨).

قال المالكي في كتاب (قراءة في كتب العقائد) عن حديث التمسك بالكتاب والعترة : حديث صحيح بل عده بعض العلماء متواتراً.

وقال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة^(٤٩).

ونقل المقبلي في (العلم الشامخ) عن البرزنجي أن رواه حديث التمسك بالكتاب والعترة بلغوا خمسة وعشرين صحابياً.

وعده السيوطي في الأحاديث المتواترة، وقال الحاكم في المستدرک: هذا حديث دخل في حد التواتر، وقال العلامة المقبلي عن حديث الثقلين هذا في الأبحاث المتقدمة [٣٠٧]: ورواياته مع شواهد متواترة معنى.

وجزم العلامة الجلال بتواتره .

٤٧- بلوغ الأرب [ص ١١٠ ، ١١٤].

٤٨- الدليل القاطع ، مراجع مجمع الفوائد .

٤٩- جواهر العقدين [٢٣٤]، وفي فيض القدير [١٥/٣] و الإعتصام [١٣٩/١].

فائدة مهمة وخاتمة

بعد إتمامي البحث رأيت أن أتممه بهذه الفائدة وهي (ومن أهم أهل البيت الذين يجب اتباعهم!! مع أن أناساً قد زعموا اتباع أهل البيت (ع) وأصبحوا فرقاً مختلفة! وهم يدعون جميعاً أنهم متبعون لأهل البيت عليهم السلام فهذه مهمة لا يتم بحثي إلا بذكرها، والكلام فيها، فهي فائدة واجبة الذكر في هذا البحث لمن أراد أن يتذكر، أو أراد الحق والنظر في الطريق السهلة الموصلة إلى الجنة).

فأقول والله في عوني وهو نعم المولى ونعم النصير: إن الله - تعالى - حفظ أهل البيت كما حفظ القرآن فجعلهم حملته، والمبلغين للدعوة إلى الناس ولما كان القرآن على ممر العصور متواجداً في كل زمان لزم من أهل البيت (ع) أن يكونوا كذلك أي موجودين في كل زمان، وبهذه العبارة يبطل قول من حصر الأئمة في اثني عشر إماماً!! ثم لم يجد للناس من يهديهم ويحمل السنة الغراء حتى قيام إمام منتظر قد ولد منذ زمن طويل! فهؤلاء ليس لهم مستند يرجعون إليه، لأن أهل البيت واجب اتباعهم، كما صح ذلك بالتواتر، فلزم أن يكونوا معروفين موجودين في كل عصر... وأما هؤلاء الإمامية المتسمون بالاثني عشرية فيروون أحاديث لأنفسهم لم يشاركونهم فيها أحد، ولا يقبل قولهم هذا لأنه لا يلزم الأمة قبول ذلك حتى يعلموا ذلك يقيناً، ولو كان حقاً ما قالوا لظهر فساد بين الأمة جميعاً لأن قولهم ورواياتهم ليست بمتواترة، وقد انفردوا ولم يشاركونهم فيها أحد، ولأن التمسك والاتباع مما تعم به البلوى فيحتاج للتواتر، وهو مفقود، فلذلك نجد فساد قول الإمامية الضلال، ونعلم أنهم قد كذبوا على أئمتهم وادعوا لهم العصمة من غير برهان نير ولا صحيح، ونبيناً صلوات الله وسلامه عليه وآله قد بين لنا تلك الفرق، ثم أمير المؤمنين علي- عليه السلام- فما أنت ترى أنهم لا يقولون بإمامة الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام وهنا ستعلم علم اليقين أن الذين رفضوا بيعة الإمام زيد بن علي- عليه السلام- قد سموا بالرافضة! وقد أجمعت الأمة المحمدية على أن الذين رفضوا إمامة الإمام زيد بن علي- عليه السلام- هم الرافضة الذين أخبر بهم النبي- صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله- وأن لهم نبزاً يعرفون به يسمون الرافضة هم مشركون أو كما قال، وهذا الحديث صحيح مشهور^(١).

وكل من روى أو كتب أو دُون عن الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام ذكر أن الممتنعين عن بيعته هم رافضة! ويذكرون حديث الرافضة الذين قال لهم الإمام زيد (ع)

(1) يكفي رواية الإمام الهادي- عليه السلام- لهذا الخبر في الأحكام بسند متصل عن أبيه عليهم السلام، وقد رواه أئمتنا عليهم السلام وشعيتهم رضوان الله عليهم وروته العامة في كتبها، وهو حديث صحيح مشهور.

(اذهبوا فأنتم الرافضة) فهؤلاء الموجودون الآن هم أهل تلك الطائفة الرافضة، ها هم ينادون بأن الإمام زيد بن علي- عليه السلام- ليس بإمام^(٥١)، فإذا نرفض هؤلاء القوم لرفضهم أئمة أهل البيت، الذين يقول عنهم جدهم النبي صلوات الله عليه وعليهم أجمعين «كلما أفل نجم طلع نجم»^(٥٢) فهم أي الرافضة قد أطفأوا النجوم التي أخبرنا بظهورها على الدوام، واستمرارها في كل زمان، إن طائفة أهل الحق أهل بيت النبي هي الفرقة الوسطى، وهم الذين دافعوا على الدين الحنيف، ولا ننسى أن نقول: إن الأئمة من أهل البيت الذين يعدونهم أئمة هم أبائنا، وهم عندنا أئمة علم وهدى من أهل البيت- عليهم السلام- إلا مهديهم الغائب!! الذي لا يلزمنا الاعتراف به، وهو في غيبته، لأن الله كلفنا بالظاهر المعلوم، أو المتواتر المقطوع به، حتى يظهر إمامنا المهدي آخر الزمان يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما صح في صحيح الأخبار عن النبي المختار- صلى الله عليه وآله الأطهار-، والحقيقة أن هؤلاء الإمامية أرادوا التخلص من اتباع أهل البيت والقتال معهم لنصرة الدين فالتزموا هذه الدعوى فتمسكوا بعدد مخصوص، وأسندوا في ذلك وأبرقوا، فلذلك أعجب الغوي المسمى بهارون الرشيد^(٥٣) وزعم هو وسائر بني العباس أنه متى قام مهديهم من سردابه ليسلمن له الإمارة، ولكن العدو هم العلويون أتباع زيد بن علي - سلام الله عليه- ولهذا نالت الإمامية إحترام بني العباس، وأهل البيت معذبون في عناء، وجهاد، وكفاح، لأنهم أحبوا الموت، وأحبت الإمامية الرافضة الحياة! والمقام للاختصار، ولكن إبانة للحق، وإلا فارجع إلى كتاب الإمام الأواه الأوحى عبد الله بن حمزة عليه السلام المسمى بالعقد الثمين ففيه الرد عليهم مستوفى والحمد لله.

نعم إن أهل البيت عليهم السلام منذ زمن الإمام زيد بن علي إلى يومنا هذا يبينون أنهم القائمون بالدين وأتباعهم هم المدينون بالولاء لآل محمد.

فنحن مأمورون باتباع أهل البيت (ع) وهم الذين بينوا لنا أنهم أعدائهم فتبين أن هؤلاء الإمامية مدعون كاذبون، مغالون في حُبهم للأموات، معادون للأحياء من آل الرسول - صلوات الله عليهم أجمعين-.

هذا ولم تبق سوى الطائفة المرضية، والعصابة العلوية، والمتسمين بالمذهب الزيدي والإنتماء للتمييز لا للمذهبية، فصار هذا المذهب الذي يمتاز أن أئمة أهل البيت عليهم السلام

٥١ والإمام زيد- عليه السلام- هو العلم بيننا وبين الشيعة، كما أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام العلم بيننا وبين الناس كـ(النواصب القاسطين والخوارج المارقين، وغيرهم من الناكثين..).

٥٢ وهذا مروى من قول الوصي- عليه السلام- في نهج البلاغة، ومافي النهج صحيح عندنا وعند الإمامية.

(٥٣) كان الغوي ممن أحيأ مبدأ الرفض، وأشاد مذهبهم، وأيد فكرهم...فهذا هو المراد لا أنهم تأسسوا في أيامه، إذ من المعلوم المقطوع به أنهم وجدوا أيام أمير المؤمنين زيد بن علي (ع) وهو الذي سماهم (الرافضة).

فيه هم أعلامه وقاداته بين ظاهر مشهور، أو خائف مغمور، وأن الأمة لتعترف بوسطيتهم، وحسن منهجهم وأنهم العادلون في حكمهم، المجاهدون من أجل دينهم، والذين حملوا الكتاب والسنة، وهم المبلغون لهما إلى العباد جهاداً بالسيوف، والأقلام، وبجميع الوسائل المختلفة، ولا زالوا مفتين بمذهبهم ليلاً ونهاراً وسراً وجهراً، فهذا ابن تيمية مع بعده وشديد بغضه يعترف بفضلهم، وابن كثير على ما يعرف من نصبه الكثير يعترف بفضل الزيدية، والحافظ ابن حجر يثني عليهم، ويشير في غضون حديثه إلى الإمام الهادي إلى الحق (ع) والأئمة من بعده أثناء شرحه لحديث «الأئمة من قریش» ويذكر أن الحديث لا يزال بأرض اليمن الميمون^(٥٤).

فهذا نهج زيد - سلام الله عليه - هو الذي أمر الله ورسوله بانتهاجه، لأنه نهج القرآن ونهج رسول الله وأمير المؤمنين وأولاده الهادين، لهذا وجب علينا طلب النجاة واتباع هذه الطائفة المحقة، ومن طالع كتبهم، وعرف سير أئمتهم عرف حقيقتهم، وعلم سلامة طريقهم، وأنهم أهل الحق، وبعض الإخوان في هذا العصر قد تأثر بهذا النهج العظيم فألف فيهم المؤلفات، ترى الذين قرءوا الروض النضير من أرض مصر من علماء الأزهر فلقد أنصفوا، وكذا كتاب الزيدية د/صبحي ولنعمان كتاب أسماه (الإمام الهادي والياً وقيهاً ومجاهداً) ومؤلفات أبي زهرة في الإمام زيد بن علي (ع) و (عن المذاهب الخمسة)، فإذا رجعت إليها وجدت مصداق ما قلناه.

وكذلك رأينا عدة كتب ظهرت للأخ الباحث/ حسن فرحان المالكي من المملكة العربية السعودية، وهذا يدل على الإنصاف.

ومن أراد تراجع الأئمة الزيدية فليرجع إلى كتاب الشافي للإمام الأواه عبد الله بن حمزة (ع) والحدائق الوردية للشهيد حميد المحلي، والإفادة للإمام الناطق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني، والتحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية للمولى الإمام مجد الدين محمد المؤيدي وغيرهم كثير جداً.

وأما بالفقهاء فطالب الانتصار للإمام أبو أيوب برب البركة يحيى بن حمزة عليه السلام والبحر الزخار للإمام الهادي/أحمد بن يحيى المرتضى (ع) والروض للنخبة للعلامة المحقق الحسين بن أحمد السياخي، وهي كثيرة جداً وفي كتب الحكيم فالي أصبح ما رويناه وهو مسند الإمام زيد بن علي (ع) وكتب الإمام اليمن الهادي إلى الحق القرويم، وجدته بالإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم - عليه السلام - وشرح التجريد للشيخ

(٥٤) قد أطلت النقل عن ذلك في رسالتي [الدر المنضد في أسانيد آل محمد - خ-]

بِاللهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْهَارُونِيِّ وَغَيْرِهِمْ^(٥٥).

وأما كتب أصول الدين فبحور الكتب الكثيرة مؤلف في هذا الفن وكما قال الإمام الهادي

بن إبراهيم الوزير:

لهم من التصنيف ألف ما بين علم سابق ومجدد

وهذا هو ما أركب سوى التحريف، والتغيير، والرجوع إلى كتب البسائط لتعرف أصول
الدين عند الزيدية في الكل، والتوحيد، والوعود، والوعيد، والإمامة، وغير
ذلك، نسأل من الله بالهداية آمين وصلى الله على محمد وآله.

كلمة شكر

واختتم هذه الرسالة بشكر من ساعدني في هذا البحث وهو الأخ البارع اللوذعي الأستاذ
العلامة عبد الخالق عبد الرحمن الشرعي - حفظه الله - فهو الزميل والصديق الذي يطلب
العلم بهمة، وحبذا للشباب من إخواننا أن يnehجوا مثل تلك الطريق فجزاه الله عني وعن
المسلمين خيراً، وما فعلته هنا من البحث أو الجمع للأقوال لئلا يغتر بذلك مغتر، وتقريباً
للطالب وللفائدة، والله الهادي إلى طريق السواء وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

كان الانتهاء من نسخ هذا في الليلة الأولى من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٢٣ هـ.

مراجع الرسالة

بعد كتاب الله العزيز

م	الكتب	تاريخها
١	مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام	ط بالقاهرة - ط مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ١٣٩٥/١ هـ - ١٩٧٥ م
٢	أملئ الإمام أبي طالب عليه السلام	ط ١٣٨٧/٢ هـ - ١٩٦٨ م
٣	الروض النضير للسياعي	ط ١٣٨٧/٢ هـ - ١٩٦٨ م
٤	معجم الاعتبار وسلوة العارفين للموفق بالله الجرجاني - عليه السلام - والمعجم للعلامة الوجيه	ط ١٣٨٧/٢ هـ - ٢٠٠٢ م
٥	الاعصنام للإمام القاسم بن محمد عليه السلام وتتمته لزباره - رحمه الله -	الجمعية العلمية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م
٦	الشافي للمنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه	ط ١٤٠٦/١ هـ - ١٩٨٨ م

(٥٥) اعلم وقتنا الله وإياك أن الكتب الحديثية عند الزيدية كثيرة، لكن الذين اشترطوا الصحة في كل رواية روهاهم الإمام الأعظم
زيد بن علي - عليهما السلام - والإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم - عليه السلام - وحفيده الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن
الحسين - عليه السلام - فكل ما روه هؤلاء الثلاثة فهو صحيح، ومتلقى بالقبول عند الزيدية أما غيرهم وإن كانت أسانيدهم عالية،
ويقدمون على كافة روايات العامة إلا أنه لا بد من النظر في أسانيدهم، وعدم القطع بصحة كل ما فيها، فهذه الفائدة يجب التنبيه لها،
والتعويل عليها والله ولي الهداية والتوفيق.

	السلام	
ط/١٤١٤هـ	العقد الثمين للمصور بالله عبد الله بن حمزة	٧
ط/١٤١٤هـ	لواعم الأنوار للمولى العلامة الحجة/مجد الدين المؤيدي أيد الله	٨
ط/١٤١٥هـ-١٩٩٤م	تحرير الأفكار للمولى العلامة بدر الدين الحوثي حفظه الله	٩
مطبوع	شفاء غليل السائل للطبري	١٠
ط/١٤١٥هـ-١٩٩٤م	العظمم الزخار لابن حريوة السماوي	١١
مخطوط	إسلام أبي طالب (المؤلف)	١٢
طبع	إرشاد المقندي إلى المنهج السوي للمؤلف ومعه العلامة عبد الحميد حسن والعلامة أحمد حسن أبو علي	١٣
مطبوع الجويني	خصائص أمير المؤمنين النسائي	١٤
دار إحياء التراث العربي- بيروت	أسد الغلبة لابن الأثير	١٥
ط/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م	الر المنثور للسيوطي	١٦
دار المعرفة	اللؤلئ المصنوعة للسيوطي	١٧
ط/١٩٦٠م	سبل السلام لابن الأمير الصنعاني	١٨
دار الكتب العلمية	الموطأ بشرحه تنوير الحوالك	١٩
مطبوعة على النسخة الأميرية، وطبعة أخرى أيضاً	صحيح البخاري	٢٠
ط/١٩٧٢م	صحيح مسلم بشرحه للتووي	٢١
دار إحياء التراث العربي	جمع الترمذي	٢٢
دار إحياء السنة النبوية	سنن دارني	٢٣
دار إحياء التراث العربي	سنن أبي داود	٢٤
دار إحياء التراث العربي	سنن ابن ماجه	٢٥
طبعة دار إحياء التراث	سنن النسائي	٢٦
دار الكتب العربي	المستدرک للحکم النيسابوري	٢٧
دار الفكر	التلخيص على المستدرک الذهبي	٢٨
مطبعة الإستقامة- القاهرة	الشفاء للقاضي عياض	٢٩
ط/١٣٢٦هـ	تهذيب التهذيب لابن حجر	٣٠
	الصحيح من صلاة رسول الله للسقاف	٣١
دار الفكر	ميزان الاعتدال للذهبي	٣٢
دار الكتب العربي	تاريخ الإسلام للذهبي	٣٣
ط/١٩٧٢م	فيض القدير شرح الجمع الصغير للمناوي	٣٤
دار الكتب العلمية	سنن البيهقي لأحمد البيهقي	٣٥
دار الكتب العلمية	جواهر العقدين للسمهودي	٣٦
مؤسسة المعارف	مجمع الزوائد لابن حجر الهيتمي	٣٧
ط الثانية ١٣٨٥ - ١٩٦٥م	الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي	٣٨
ط أولى ١٩٦٦م	الباية والنهية لابن كثير	٣٩
مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٩هـ-١٣٩٩	تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني	٤٠
ط بمصر ١٣٤٧هـ	القول المفيد للشوكاني	٤١
ط/١٩٨٣م	الكاشف للذهبي	٤٢
ط/١٩٧١م	الخلاصة للخزرجي	٤٣
مركز الدراسات والبحوث	أب الطلاب للشوكاني	٤٤
دار إحياء الكتب العربية	تفسير ابن كثير	٤٥
مكتبة دار القدس	الصحيح المسند لمقبل الوداعي	٤٦
دار الفكر	مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني	٤٧

المكتبة الإسلامية	شرح الغاية للحسين بن القاسم	٤٨
دار الكتب العلمية	قطر الولي للشوكاني	٤٩
دار الكتب العلمية	التنكرة للقرطبي	٥٠
مؤسسة الكتب الثقافية	التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي	٥١
دار السلام الرياض	الباعث الحثيث لابن كثير	٥٢
مكتبة المعارف الرياض	سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني	٥٣
ط أولى ١٣٦٦ هـ	توضيح الأفكار لابن الأمير	٥٤
ط الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م	الأبحاث المسددة للمقبلي	٥٥

www.manbarazidiah.com